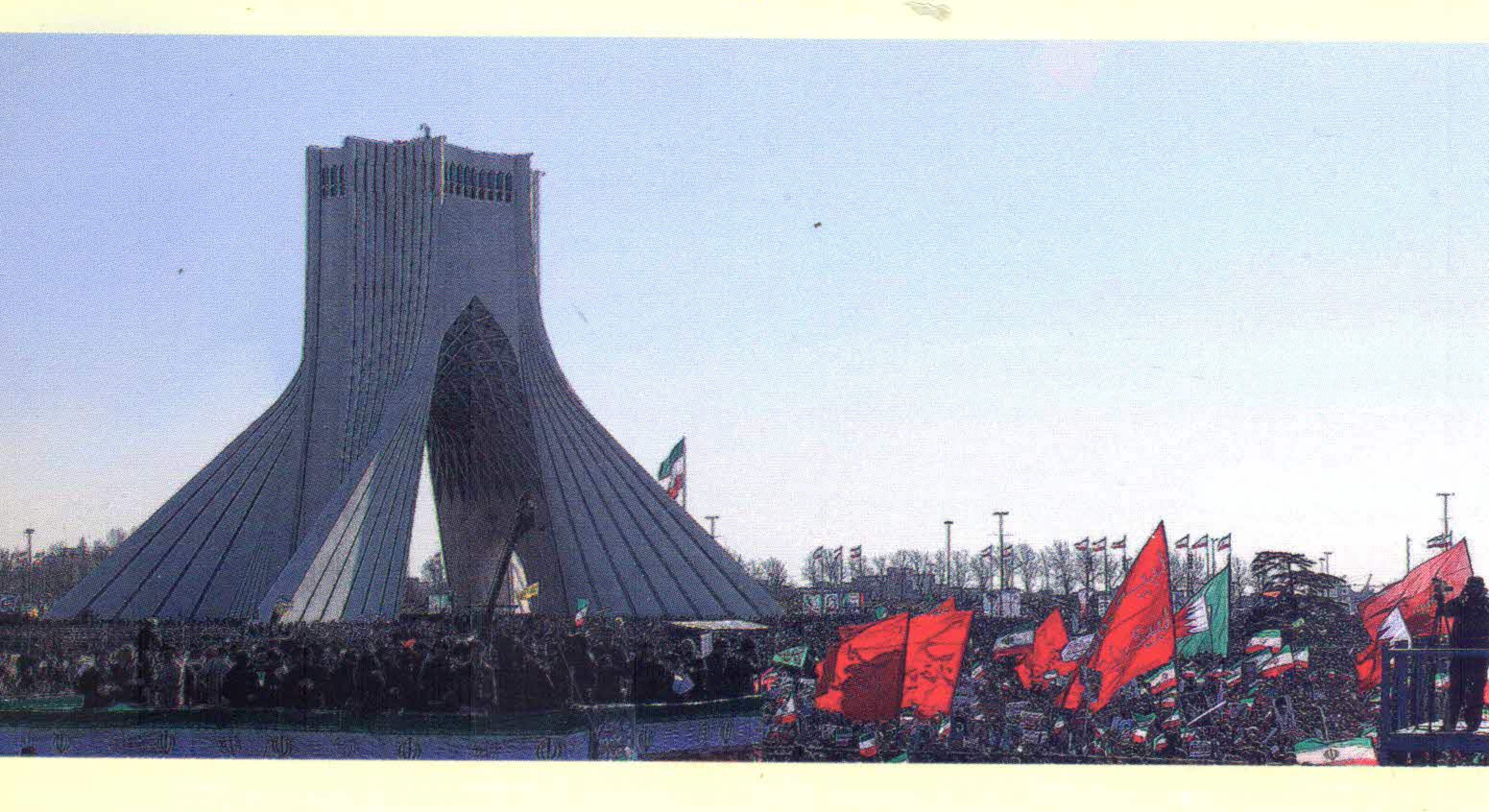
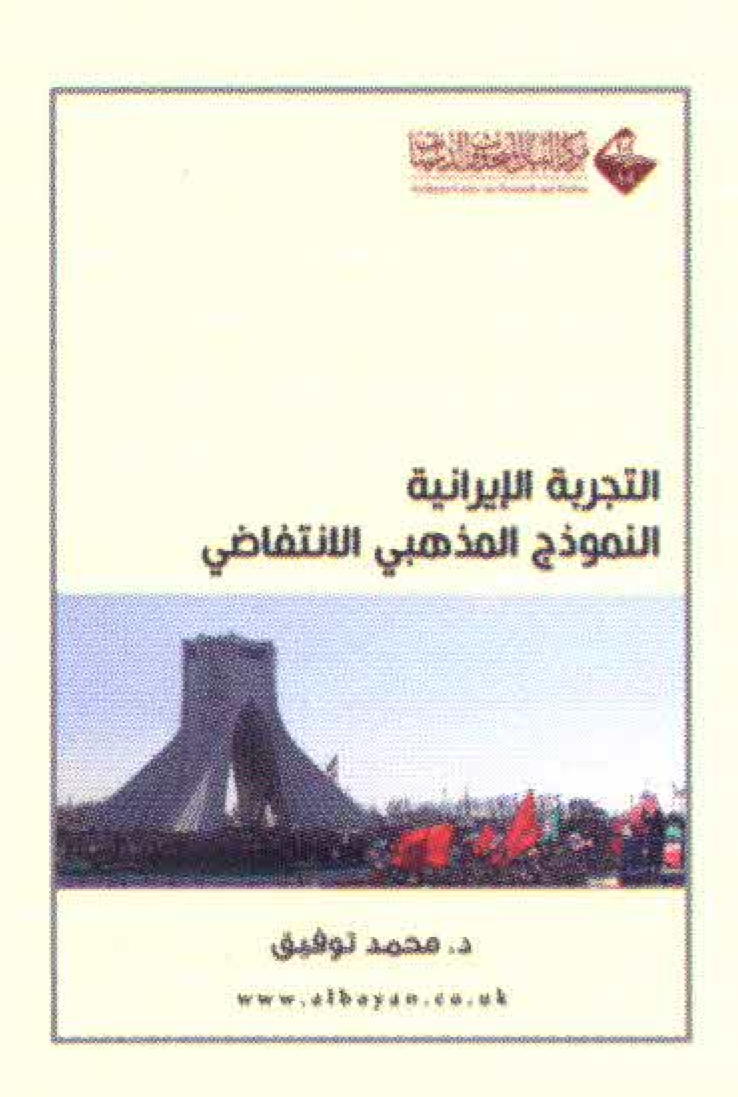


التجربة الإيرانية
النموذج المذهبي اللانتفاضي



د. محمد توفيق

www.albayan.co.uk



التجربة الإيرانية
النموذج المذهبي الانتفاضي

النموذج الإيراني الذي كانت انطلاقته الثورية واضحة المعالم والملامح والتوجهات كان قد أسس لنموذج شيعي إثنى عشري، نص عليه دستور الدولة الإيرانية، واستلم زعامته وقاد زمامه مرشد الثورة الإيرانية «الخميني»، ولذا فإن سمتي المذهبية/ الشيعية والثورية/ الانتفاضية هما السمتان البارزتان اللتان قام عليهما النموذج الإيراني.

وتبرز مما سبق جملة من السؤالات البحثية المتداولة في دراستنا هذه، حيث تكمن جل هذه التساؤلات في التالي:

ما هي الحقائق التاريخية للتجربة الإيرانية؟

ما هي المنطلقات والبواعث الفكرية والأيديولوجية التي قامت عليها هذه التجربة؟

من هي العقول المفكرة والرموز المؤثرة في منطلقات ومسارات هذه التجربة؟

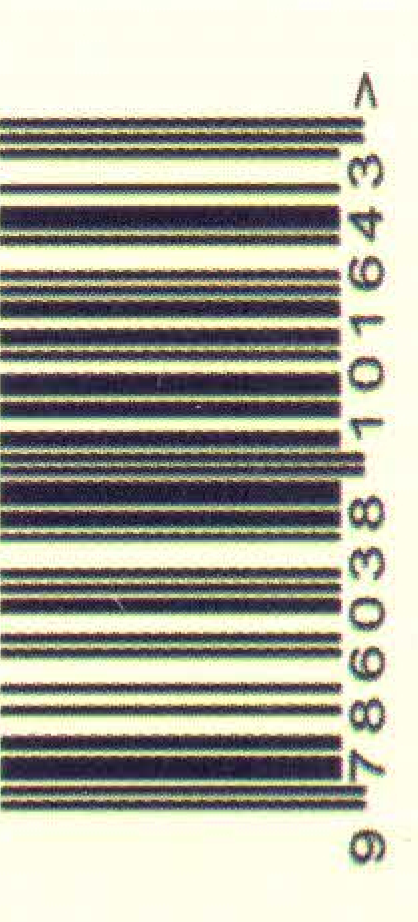
ما هي مآلات التجربة في الداخل والخارج؟

كيف يمكن تحليل مخرجات ونتائج هذه التجربة تحليلًا موضوعيًا يفيد الحالة الفكرية والسياسية الإسلامية الراهنة خاصة في دول الربيع العربي؟

من هنا تأتي أهمية دراسة النموذج الإيراني، ففحصه وتحليله وتداوله في الحقل السياسي والفكري الإسلامي المعاصر بات أمرًا ملحًا من الناحية الفكرية.



مكتب مجلة البيان
ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض - ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : ٠٠٩٦٦١١٤٥٤٦٨٦٨



التجربة الإيرانية

النموذج المذهبي الانتفاضي

إعداد
د. محمد توفيق

ح مجلة البيان، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

علي، محمد توفيق توفيق

التجربة الايرانية - النموذج المذهبي الانتفاضي. / محمد توفيق
توفيق علي ، - الرياض، ١٤٣٦هـ

١٤١ ص؛ ١٤×٢١ سم

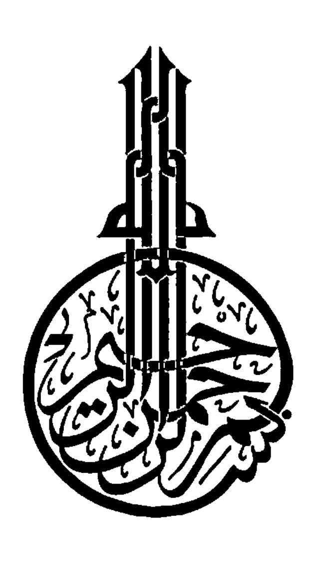
ردمك: ٣ - ٦٤ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - ايران - الاحوال السياسية   ٢- ايران - تاريخ -
العصر الحديث   أ. العنوان

ديوي ١٣١، ٢٥١   ١٤٣٦/٣٤٣٧

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٣٤٣٧

ردمك: ٣ - ٦٤ - ٨١٠١ - ٦٠٣ - ٩٧٨



المقدمة

لم تزل التجربة الإيرانية في حقبتها الخمينية وامتداداتها الآنية تتمخض عن مستجدات وتحولات وتغيرات سياسية واجتماعية وعقدية على المستويين النظري والتطبيقي. وعلى الرغم من تنسم بعض الشعوب العربية - بشكل مؤقت - رياح التحرر من قيود التسلط والاستبداد السياسي والديني - التابع للسلطة -؛ إلا أن المشروع الإيراني الإقليمي مازال يفرض نفسه كرقم صعب في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، ويأبى صناع القرار في طهران الخضوع لرغبة الشعب السوري في تغيير نظام الأسد المستبد، لأن لغة المصالح السياسية والأيديولوجية (العقدية) تفوق كل لغة ومنطق، وباتت المنطقة تتجه نحو تشكلات صراعاتية أكثر عمقًا لثنائية سنة - شيعة، والتي تثوي خلفها تعقيدات مصلحية دولية وإقليمية، ليست من ضمنها «نصرة الإسلام» ولا «حقوق الشعوب المسلمة وحريتها».

مثلت الخبرة الثورية الإيرانية هاجسًا للشرق والغرب خشية

تعاظم دور الإسلاميين في منطقة الشرق الأوسط، فالممانعة الإيرانية التي تواجه بها طهران النفوذ الأمريكي والأوربي في المنطقة، خصوصًا عقب الصراع الدموي الدائر حول الفريسة السورية،تمثل نموذجًا لمستقبل ازدياد حضور قوى وحركات الإسلام السياسي والجهادي في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي حسمته الولايات المتحدة بدعم الانقلاب العسكري على الدكتور محمد مرسي في مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣م، وذلك مما قد يفهم منه أنه إشارة لرفض أي مغامرة جديدة لقبول الإسلاميين في الحكم.

من هنا تأتي أهمية دراسة النموذج الإيـراني؛ ففحصه وتحليله وتداوله في الحقل السياسي والفكري الإسلامي المعاصر بات أمرًا ملحًا من الناحية الفكرية، فلكل تجربة خصوصياتها ومنطلقاتها وخصائصها، كما أن البحث في الأسس الفكرية والأيديولوجية التي قامت عليها تلك التجارب وتقييم النتائج والمآلات التي بلغتها أمرٌ تقتضيه الحالة السياسية والفكرية الحالية.

النموذج الإيراني الذي كانت انطلاقته الثورية واضحة المعالم والملامح والتوجهات كان قد أسس لنموذج إسلامي شيعي اثني عشري، نص عليه دستور الدولة الإيرانية، واستلم زعامته وقاد زمامه مرشد الثورة الإيرانية «الخميني»، ولذا فإن سمتي المذهبية

(الشيعية) والثورية (الانتفاضية) هما السمتان البارزتان اللتان قام عليهما النموذج الإسلامي الإيراني.

وتبرز مما سبق جملة السؤالات البحثية المتداولة في دراستنا هذه، حيث تكمن جل هذه التساؤلات في التالي:

- ما هي الحقائق التاريخية للتجربة الإيرانية؟
- ما هي المنطلقات والبواعث الفكرية والأيديولوجية التي قامت عليها هذه التجربة؟
- من هي العقول المفكرة والرموز المؤثرة في منطلقات ومسارات هذه التجربة؟
- ما هي مآلات التجربة في الداخل والخارج؟
- كيف يمكن تحليل مخرجات ونتائج هذه التجربة تحليلًا موضوعيًا يفيد الحالة الفكرية والسياسية الإسلامية الراهنة خاصة في دول الربيع العربي؟

وعلى المستوى المنهجي؛ سوف أستصحب جملة من الأدوات المنهجية التأريخية التوثيقية، والتي تتناول منطلقات النموذج وسردياته وأبرز تفاصيله التأسيسية. وكذلك الاقترابات التفكيكية التحليلية السياسية، حيث يحضر بشكل واضح اقتراب النخبة Elite Approach،

والذي يعنى بشكل أساس بتناول فكر وسياسات ومنهجيات النخب الحاكمة والمؤسسة للنموذج. بالإضافة لبعض الأدوات الشرعية التي تقيم المضمون الإسلامي الفقهي والعقدي للنموذج المطروح.

كما ينبغي الإشارة إلى أننا سنضع أطرًا معيارية لتقييم النموذج تبعًا لمواطن القوة والتقصير للنموذج، وتأسيسًا على تصورات نظرية لنموذج الدولة الحديثة التي يرجى أسلمتها، مع التقرير بوجود أزمة معرفية تأصيلية، سياسية وشرعية، في الفكر الإسلامي المعاصر، وبالتحديد في التصورات النظرية والتطبيقية لشكل الدولة القُطرية الحديثة، موصولة بقطيعة معرفية تطويرية لفقه الدولة والسياسة الشرعية في التراث الإسلامي.

الفصل الأول:
التاريخ والمنطلقات

الفصل الأول

التاريخ والمنطلقات

يتبين للباحث عند تدقيق الفحص في أجزاء ومكونات التجربة الإيرانية أن مرتكزها الأساسي هو ذات مرتكزات المذهب الشيعي، عقيدة وسلوكًا. فالناظر في نشأة ومسار المذهب منذ مهده يجده مرتبطًا بأسباب ودوافع سياسية وعقدية واضحة[1]، ولذا فإن تتبع تاريخ ومنطلقات التجربة لا ينفك بحال عن ارتباطاته المذهبية.

ممهدات التجربة الإيرانية:

١) التيه السياسي في نظام الشاه:

لازم النظام الشاهنشاهي في أواخر عهده حالة من السلطوية والبطش الشديدين، الأمر الذي مثّل مسمارًا في نعش نظامه، وكان من جملة الممارسات والظواهر التي تدلل على ذلك:

---

(١) للمزيد عن المذهب الشيعي انظر: «مع الإثنى عشرية في الأصول والفروع»، الدكتور علي السالوس، و«الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية»، محب الدين الخطيب، و«أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية»، ناصر عبد الله القفاري، وكتب الشيعة المعتدلين أمثال حسين الموسوي صاحب كتاب «لله ثم للتاريخ»، وموسى الموسوي صاحب كتاب «الشيعة والتصحيح».

- القمع الذي مارسه جهاز «السافاك»[1] ضد المعارضين[2].
- وجود خمسين ألف مستشار أمريكي يعملون في النظام الإيـراني، مما يصور حجم التدخل الأمريكي في بنية النظام[3].
- توجيه القوات المسلحة - التي كانت مصنفة في المرتبة الرابعة عالميًا - ضد قوات معارضيه الداخليين[4].
- سياسات الشاه الخاصة بزيادة أعداد الجامعات والمدارس والتي أدت لزيادة المتعلمين، وبالتالي حدوث ثورة التوقعات المتزايدة التي لم يستطع النظام استيعابها سياسيًا

---

(١) السافاك (بالفارسية: ساواک) اختصار «منظمة المخابرات والأمن القومي» (بالفارسية: سازمان امنيت واطلاعات كشور)، أسس جهاز السافاك في إيران بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) في عام ١٩٥٧م، وكانت مهمة هذا الجهاز هو قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة، واستخدموا ضد المعارضين من أبناء الشعب الإيراني كافة أنواع التعذيب والتجويع داخل السجون بالإضافة إلى التصفية الجسدية لقادة المعارضة، للمزيد انظر «السافاك: منظمة السافاك ودورها في تطور الأوضاع الداخلية لإيران في عهد الشاه»، تقي نجاري راد، المركز القومي للترجمة - القاهرة.

(٢) بتصرف من «الثورة البائسة»، ص١٠، الدكتور موسى الموسوي، بدون دار نشر.

(٣) السابق.

(٤) «الخبرة الإيرانية.. الانتقال من الثورة إلى الدولة»، ص٧٥، الدكتورة أمل حماده، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

واقتصاديًا، مما أشاع الإحباط وأدى إلى انخراط الشباب الإيراني في حركة المعارضة بشقيها الديني وغير الديني"[1].

- قرر الشاه في عام ١٩٧٥م أن ينتهج منحًى سياسيًا أكثر نشاطًا، فعمد إلى تجميع التأييد لنظام حكمه وتقوية الدور السياسي للدولة من خلال تأسيسه لحزب «راستاخيل» أو النهضة الوطنية، ومورست ضغوطًا عدة على الإيرانيين للانضمام للحزب حتى بلغوا عام ١٩٧٧م خمسة ملايين عضو، وذلك في مقابل الحزبين المسموح لهما بالممارسة السياسية، وهما حزب «نومين» وحزب «ماردوم» المعارض"[2].

- العلاقات شبه العلنية مع إسرائيل والتي شملت صفقات السلاح والتعاون الأمني والعسكري والتجاري، بالإضافة لمنح الإسرائيليين آلاف الهكتارات في منطقة قزوين الخصبة زراعيًا، وتزويدهم بالنفط الإيراني"[3].

٢) الترهل الاقتصادي يصدِّع جدران الدولة:

مثلت السياسات الاقتصادية التي انتهجها الشاه مسارًا آخر في

---

(١) السابق.

(٢) «الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة»، ص١٠٧، زهير ماريديني، دار اقرأ - بيروت.

(٣) «الإسلاميون»، ص١١٩، بشير موسى نافع، مركز الجزيرة للدراسات.

نعش نظامه، وكانت السمة الأساسية التي اتسمت بها هي البعد الواضح عن حقيقة وواقع المجتمع الإيراني الذي عانى كثيرًا من مشكلات الفقر والبطالة وضعف البنى التحتية في الريف، وتكون طبقة المنتفعين من السلطة، والتغول الأمريكي في اقتصاديات الدولة لدرجة بلوغ رواتب المستشارين الأمريكيين أربعة مليارات دولار سنويًا تصرف من الخزينة الإيرانية[1]. كما أن تلك السياسات الاقتصادية - التي تعتمد في الأساس على عائدات النفط - آلت بالنظام الشاهنشاهي لاستعداء مكونين فاعلين في المعادلة الإيرانية وهما «البازار»[2] و«المؤسسة الدينية»[3].

ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، وضُرب النظام ثلاث ضربات اقتصادية موجعة، الأولى: انهيار عائدات النفط في النصف الثاني من السبعينات مما أدى إلى تضخم وكساد كبير في بنية النظام الاقتصادية، والثانية: أحداث العنف التي سادت المدن الإيرانية

(١) «الثورة البائسة»، ص١٠.

(٢) «بهاچار»: مكان الأسعار، سوق التجارة الإيراني والذي يمثل عصب التجارة الإيرانية، حيث يمثل ٧٥٪ من التجارة الداخلية ونصف الواردات، ويقومون بدور أساسي في عملية الإقراض، للمزيد عنهم انظر: «صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، ص١٤٧، الدكتورة نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

(٣) انظر: «حدائق الأحزان.. إيران وولاية الفقيه»، ص٦٩ - ٧١، الدكتور مصطفى اللباد، دار الشروق - القاهرة.

لدرجة تحطيم وحرق البنوك والمؤسسات المالية الكبرى وبعض دور السينما، الأمر الذي عنى سخطًا على التوجهات الاقتصادية الشاهنشاهية، الثالثة: إضراب عمال النفط في ميناء عبدان والذي عجل بإضعاف النظام لدرجاته القصوى في نهاية عام ١٩٧٨م(١).

وزاد من تصدع الاقتصاد الشاهنشاهي مخصصات التسليح الضخمة التي مثلت ما يقرب من ٩٪ من الناتج الإجمالي(٢) - ما يقرب من عشرة مليارات دولار(٣) -، والتي اعتمدت بشكل كامل على السلاح الأمريكي لزيادة كفاءة جهاز «السافاك» وتحسين ترتيب الجيش الإيراني عالميًا كما كان يأمل الشاه(٤).

٣) الحالة السوسيو - ثقافية للمجتمع الإيراني:

تعامل محمد رضا شاه مع النسق السوسيولوجي والثقافي للشخصية الإيرانية بشيء من السذاجة والسطحية، الأمر الذي أوجد مخزونًا انتفاضيًا (ثوريًا) في المجتمع الإيراني تزامن مع ما كان آتيه من إعدادات لثورة إسلامية، فالسعي الحثيث من قبل الشاه لإقحام

(١) «الخبرة الإيرانية»، ص٧٥ - ٧٧.
(٢) السابق نقلًا عن:
«Iran: Dictatorship and Development» - Fred Halliday
(٣) «حدائق الأحزان»، ص٧٠، نقلًا عن «إيران والغربة السياسية»، أبو الحسن بني الصدر.
(٤) للمزيد انظر: «الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة».

المفاهيم والثقافات الغربية في وجدان وقلب المجتمع الإيراني قوبل برفض شعبي ظل يتراكم في أواسط المجتمع حتى آنت لحظة انفجاره.

ففي عام ١٩٧٦م استبدل الشاه التقويم الهجري الإسلامي بتقويم غير معروف سمي بالتقويم الشاهنشاهي، وفي العام التالي قدم ضمن فعاليات مهرجان الفنون السنوي بمدينة شيراز عرض مسرحي عارٍ في الشارع[١].

كما أنه توسع في أعداد المقبولين في التعليم المدني - بلغ مئة ألف طالب جامعي من مجموع عشرة ملايين طالب - لمواجهة المؤسسات التعليمية الدينية ولزحزحة مكانتها في المجتمع الإيراني ورغبة في حرمانها من موارد كبيرة كانت ترتكز عليها في توسيع محيط تأثيرها، الأمر الذي أحدث انقطاعًا في النسيج الاجتماعي والثقافي بين الماضي والحاضر داخل المجتمع الإيراني، وكذا آل إلى أزمة هوية لدى طبقات الشباب الإيراني. تزامن ذلك مع تبني مجموعة من المفكرين الإيرانيين لدعوة تقليل الاعتماد على الترابط بين الدين والسياسة والمطالبة بمراجعة دور الدين وعلمائه في الحياة الاجتماعية[٢].

---

(١) «حدائق الأحزان»، ص٧٣، و«الإسلاميون»، ص١٢٣.

(٢) انظر شهادة يوسف ندا على هذا المسلك الذي سلكه الشاه في مذكراته مع دوجلاس تومسون، دار الشروق، وانظر: «الخبرة الإيرانية»، ص٧٨، نقلًا عن:
"The Government of God: Iran's Islamic Republic" - Cheryle Bernard and Zalmay Khalidzad.

شرارة الثورة الإيرانية وأحداثها:

١) الاحتقان ما قبل الثوري:

تعرض النظام الشاهنشاهي لضغوطات سياسية اضطرته لقبول تقليص مساحات من سلطاته الملكية، وبدأ الشاه بالتنازل أمام مطالب الإيرانيين فأقال رئيس الوزراء حينها عباس هويدا ثم أقال الجنرال نصيري رئيس جهاز السافاك، وشكل حكومة جديدة برئاسة اموزكار - الأمريكي الولاء -، ثم بعد ذلك بشهرين استقال ليخلفه شريف امامي ثم الجنرال ازهاري بعده بفترة وجيزة. ولكن على الرغم من التغيرات السالفة استمرت الاضطرابات واشتدت المواجهات بين الشعب والجيش خاصة في مدينة «تبريز» والتي استخدم فيها الجيش سلاح الطيران، وحصلت مجزرة رهيبة شارك فيها جهاز السافاك، ثم ارتفعت وتيرة الاضطرابات حتى بلغ الأمر إلى إطلاق الجيش النار على المتظاهرين رجالًا ونساءً في طهران في ساحة «جاله»، ثم خرج الشاه على شاشات التلفاز معتذرًا: «لقد سمعت نداءكم وها أنا معتذر إليكم، سأفعل ما تأمرون وها أنا أمد يدي إلى رجال الدين العظام ليساعدونني في حل مشاكل البلاد»، واعتبر هذا الخطاب هو خطاب انتحار النظام الشاهنشاهي[1].

---

(١) بتصرف من «الثورة البائسة»، ص١٥ - ١٨.

مثَّل «الخميني» بخطبه وأدبياته روح الانتفاضة الإيرانية، وقد كان خطابه منصبًا على إهانة الشاه وسبه علنًا بسبب علاقاته مع الولايات المتحدة، فقرر الشاه نفيه إلى تركيا، ثم بعد أحد عشر شهرًا سمحت له العراق بالدخول لها مما سهَّل على رئيس العراق حينها «أحمد حسن البكر» الضغط على الشاه وتيسير سقوطه، واتخذ الخميني مدينة «النجف» - ذات القدسية عند الشيعة - مركزًا للتواصل مع الشعب الإيراني من خلال خطبة ورسائله وتسجيلاته التي كانت تهرب عبر الحدود العراقية الإيرانية. ثم حصل الصلح العراقي الإيراني في مارس ١٩٧٥م وكانت إحدى لوازمه هي إسكات منبر الخميني، ثم أعقب ذلك في نوفمبر ١٩٧٧م موت مصطفى نجل الخميني في ظروف غامضة ارتبطت في العقل الجمعي للإيرانيين بجهاز السافاك، وتلا ذلك احتجاجات في طهران خلفت سبيعن قتيلًا دفنوا مع نجل الخميني. وبذلك بات الخميني عبئًا على العراق فأجبر على الرحيل، ولم تسمح له بالمأوى إلا فرنسا شريطة امتناعه عن النشاط السياسي[1]، تزامن ذلك مع مغادرة الشاه وملكته إلى المغرب ثم إلى جزر الباهاما في البحر الكاريبي، حيث لم تنصفه الإدارة الأمريكية في إنقاذه من أزمته الداخلية، ولم يتمكن رئيس وزرائه حكمة بختيار ولا قادة الجيش من تدارك الاحتجاجات والتظاهرات العارمة[2].

---

(١) للمزيد انظر: «التاج الإيراني»، ص١٢٠ - ١٤٥، أسيمة جانو، مكتبة مدبولي - القاهرة.
(٢) «الثورة البائسة»، ص١٨.

٢) الحدث الثوري:

خاض الخميني غمار الترتيبات اللاحقة للانتفاضة الشعبية في إيران وذلك من منفاه في لوشاتو القريبة من باريس، والغريب أن الإدارة الأمريكية كانت تساير خطى الخميني بل وتطعم طاقمه بعملائها أمثال أمير انتظام واليزدي[1]، الأمر الذي يدلل على وجود إشارات لعلاقات ثنائية بين الخميني والولايات المتحدة إلى ما قبل أزمة الرهائن[2].

وكان الشاه قد خلف حكمة بختيار رئيسًا للوزراء، على أمل أن يستطيع أن يستوعب الكم الهائل من الإضرابات والاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت البلاد، ولكن الأزمة ما زادت إلا تعقيدًا وذلك بتحديد الخميني موعدًا لرجوعه إلى طهران في أول فبراير ١٩٧٩م.

حطت الطائرة الجامبو التابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية في مطار طهران الدولي، في أول فبراير من عام ١٩٧٩م، رحلة الطيران التي ذهبت علمًا على تاريخ إيران الحديث، فالطائرة تقل آية الله الخميني العائد منتصرًا من منفاه في باريس بعد غياب أكثر من خمسة عشر عامًا. عاد الخميني على جناح طائرة هي أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا

(١) تقلدا مناصب وزارية في أول حكومة شكلها الخميني.

(٢) «الثورة البائسة»، ص٢٠ – ٢٢.

القرن العشرين حتى ساعتها، ليرسي نظرية «ولاية الفقيه» التي تستمد جذورها من اجتهادات علماء الدين الشيعة في القرن الخامس عشر. وعلى طول الطريق إلى المطار، اصطف مئات الآلاف من الإيرانيين لتحية الرمز الذي أسقط نظام الشاه، إذ كان الشاه قد ترك إيران إلى المنفى إثر تنامي الثورة الشعبية ضده وتهاوي النظام الذي أسسه بمعاونة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وكان رئيس الحكومة الأخير في عهد الشاه شهبور بختيار ما زال اسميًا في السلطة يدير البلاد تنفيذًا لأوامر الشاه. وعلى الرغم من أنه كان بالأساس معارضًا للشاه ومنتميًا إلى الجبهة الوطنية المعارضة، فإن الشاه ارتأى تعيينه في منصب رئيس الحكومة لتخفيف الضغط الشعبي على نظامه[1].

وبجانب بختيار كان الجيش الإيراني الضخم والجبار ما زال لم يحسم ولاءاته بشكل كامل مع الثورة أو ضدها، وهو الذي حفظ للنظام الشاهنشاهي وجوده في أثناء الاضطرابات الداخلية السابقة. حتى ساعتها كانت قصة الانقلاب على مصدق ما زالت ماثلة في الأذهان، وكذلك الدور الذي قام به الجيش في الإطاحة بالحكومة الوطنية المنتخبة ديمقراطيًا وتثبيت حكم الشاه، الذي هرب ساعتها أيضًا إلى خارج البلاد. كانت عودة الخميني تمثل انتصارًا تاريخًا لثورة

---

(١) «حدائق الأحزان»، ص١٤٣ - ١٤٢.

الشعب الإيراني، ولكن دعائم هذا الانتصار لم تكن قد توطدت بعد، وكان الخطر ماثلًا في أن يقوم الجيش بقصف الطائرة التي تقل الخميني وإسقاطها[1].

عند فتح أبواب الطائرة صعد أولًا إليها آية الله محمود طالقاني، المثقف المناضل والمستنير، وهو الذي قاد العمل الوطني في الداخل ضد الشاه ونظامه، وبعد دقائق أطل الخميني على مستقبليه في مشهد أسطوري نازلًا بتؤدة على سلم الطائرة بعباءته العربية ولحيته التي غطاها الشيب وعمامته السوداء التي تشي بانتسابه إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم - حسب زعمهم -. وعلى الأرض كان مئات الألوف من الإيرانيين في انتظار القائد والزعيم، وفي خضم المشهد ودلالاته وفي طوفان البشر وحركة تاريخ إيران، كانت نظرية «ولاية الفقيه» تملأ خواطر الخميني بوصفها الوسيلة لتحقيق مهمته التاريخية والإلهية - حسب زعمه -. بعد الخميني، هبط من الطائرة أيضا مساعدوه ومرافقوه: ابنه أحمد الخميني، وإبراهيم يزدي وزير الخارجية لاحقًا والمعارض حاليًا ومعهم السيد أبو الحسن بني صدر الذي سيصبح أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية لاحقًا، والمعارض والمنفي خارج بلاده حاليًا، ومن الطائرة نزل أيضًا صادق قطب زاده

(١) السابق، ص١٤٤.

الوزير في أول حكومة بعد انتصار الثورة، والذي أعدم لاحقًا بتهمة التآمر ضد الثورة، ومعه داريوش فروهر ذو الاتجاه القومي الإيراني المذبوح هو وزوجته في مسكنه بطهران أواخر عام ١٩٩٨م[1].

ولم يطل انتظار الخميني للإعلان عن إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث دعا في الخامس من فبراير عام ١٩٧٩م إلى مؤتمر صحفي في مقر إقامته ليرسم الخطوط العريضة لأفكاره حول إيران، وفي هذا المؤتمر شدد الخميني على أن الشعب الإيراني قد اختاره زعيمًا، وبالتالي فقد أعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة لتحل محل حكومة شهبور بختيار، وفي اليوم نفسه بعث الخميني بخطاب تكليف إلى «مهدي بازركان» لتشكيل الحكومة، متوخيًا إنهاء حالة الفوضى التنفيذية التي عمت إيران من جراء وجود حكومة شهبور بختيار في مقاعد الوزارة. وهكذا لم تمض أكثر من عشرة أيام على عودة الخميني إلى وطنه، حتى كانت القوات الضاربة للنظام السابق ممثلة في الجيش قد تم تحييدها، وكانت الحكومة التي قام بتعيينها تجلس في مقاعد الوزارة. وفي التوقيت نفسه كانت اللجان الثورية قد تشكلت في كل شارع وزقاق في طهران، وانتشر السلاح المستولى عليه من ثكنات الجيش ومخازنه بين أيدي الجماهير، عند هذه المرحلة كانت الثورة الإيرانية قد بلغت

---

(١) السابق، ص١٤٥.

شوطًا طويلًا على طريق الانتصار، نظرًا لأهمية طهران من ناحية، وللمعاني السياسية والاجتماعية المترتبة على ظهور اللجان الثورية من ناحية أخرى. وتستمد هذه الحقيقة أهميتها السياسية من عاملين رئيسين، هما:

- أولًا: أهمية طهران في الحياة السياسية الإيرانية وسيطرة اللجان الثورية عليها.
- وثانيًا: نوعية الشرائح الاجتماعية التي سيطرت على اللجان الثورية وانعكاس ذلك على طبيعة التوجهات الاجتماعية للثورة والشرائح المؤيدة لها[1].

أما من حيث أهمية العاصمة طهران، فلها أهمية تاريخية واقتصادية واجتماعية قصوى، إذ كانت طهران مدينة متوسطة الأهمية، حتى أصبحت عام ١٧٨٦م عاصمة للدولة، ومن وقتها أخذت الحركة الجاذبة لكل مظاهر الحياة تتجه نحو هذا المركز أي طهران مما يعد سمة من سمات الدولة الفارسية الحديثة[2]. واقتصاديًا كان مقر البازار في طهران، وهو الكتلة النافذة تقليديًا في الحياة السياسية الإيرانية، ولأن النشاط الاقتصادي في إيران تمحور حول العاصمة، فقد استوعبت

(١) السابق، ص١٤٦ - ١٤٨.

(٢) السابق نقلًا عن «الأسر الحاكمة في التاريخ الإسلامي»، كليفورد أ. بوزورث.

طهران، منذ بدايات القرن العشرين على الأقل، نسبة معتبرة من سكان إيران فيها. ويضاف إلى هذه الأهمية حقيقة أن الثورة الدستورية عام ١٩٠٦م كانت ثورة طهرانية بالأساس، على الرغم من مشاركة إقليم آذربيجان الإيراني في الثورة، وكذلك طبقة رجال الدين المتمركزة في قم، كما كانت طهران هي مركز الحكم الذي سيطر عليه مصدق قبل أن يطيح الجيش الإيراني به في عام ١٩٥٣م. وعلى هذا ظلت طهران تجسد السلطة السياسية في إيران طوال القرن العشرين. وبالتالي كانت سيطرة الخميني ومؤيديه على طهران مرادفا لسيطرتهم - بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ - على السلطة السياسية في إيران[1].

وأما من حيث نوعية الشرائح الاجتماعية، فقد هيمنت شرائح بعينها على تكوين اللجان الثورية، وهي الشرائح التي تحدرت أساسًا من فقراء الريف والمهمشين في المدن، أي بالتحديد تلك الشرائح الاجتماعية التي تمثل أسفل الهرم الاجتماعي في إيران. ويرجع التمركز السكاني الكبير في غالبية دول العالم الثالث بالعواصم إلى أسباب مختلفة، يتقدمها هجرة فقراء الريف إلى المدن لرفد صناعاتها الناشئة بالعمالة، وللاستفادة من المزايا الخدمية الأخرى، وهو الأمر الذي انطبق على الحالة الإيرانية بامتياز. حيث كانت السياسات الاقتصادية

---

(١) السابق، ص١٤٨.

والاجتماعية للشاه السابق في عقدي الستينات والسبعينات قد أدت دورها في إنتاج هذه الزيادة السكانية بالعاصمة طهران بالإضافة إلى ما في العالم الثالث المتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة، وأدى ذلك إلى يمكن تسميته الحراك الاجتماعي الطبيعي في العالم الثالث المتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة، وأدى ذلك إلى ارتفاع عدد سكان طهران من أربعة ملايين ونصف المليون مواطن قبل الثورة إلى ستة ملايين بعد عام واحد من اندلاعها"[1].

وتؤكد هذه الحقيقة على أن الشرائح الاجتماعية الأدنى مرتبة في السلم الاجتماعي الإيراني، هي التي شكلت القوة الشعبية والضاربة للنظام الثوري الجديد. كما تميز المجتمع الإيراني منذ عقد الستينات بالحيوية الديموغرافية، إذ شكل الشباب من الفئة العمرية دون سن ٢٥ عامًا نسبة معتبرة من الإيرانيين، وترتفع النسبة لتصل إلى مستويات أعلى إذا ما أدخلنا الفئة العمرية دون سن ٣٥ عامًا إلى الحسبان. وعلى هذا فقد سيطر شباب ينتمون إلى أصول ريفية واجتماعية مهمشة على طهران وأزاحوا السلطات العسكرية الموازية كالجيش أو الشرطة، لمصلحة الخميني ونظامه الجديد. وبالتوازي مع

---

(١) السابق نقلًا عن « تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦ - ١٩٧٩» د. آمال السبكي.

سيطرة الخميني عبر اللجان الثورية على الشارع، كان مجلس الثورة يقود عمل الحكومة تنفيذيًا ويشكل دور البرلمان في الرقابة الفعلية عليها. وكان هذا المجلس قد تشكل قبل عودة الخميني إلى طهران بناء على اقتراح من «منتظري» مساعد الخميني ونائبه، ليكون الذراع التنفيذية له في إيران. والملفت أن أسماء الأعضاء في مجلس الثورة كانت سرية بحيث إنه لا الرأي العام ولا الحكومة كانت تعرف أسماءهم، وهو الأمر الذي جعل لهم سلطات سرية وغامضة تفوق حتى سلطات مجلس الوزراء. وأثار وجود رجال الإمام السريين - في تناغم واضح مع ما يعتقده المسلمون الشيعة بوجود جنود مجهولين للإمام الغائب - كثيرًا من الاحتكاكات مع الحكومة، التي كانت عمليًا مقيدة الحركة منذ اليوم الأول لعملها. فلم تكن الحكومة المؤقتة تسيطر لا على الجيش ولا الشرطة ولا المرافق أو حتى حكام الأقاليم.

وتطور هذا الأمر بمرور الوقت، وزاد تغلغل رجال الخميني في كل مرافق وأجهزة الدولة الإيرانية، وبحلول نهاية العام الذي تشكلت فيه الحكومة المؤقتة أي عام ١٩٧٩، لم تعد الحكومة تسيطر على مساحة مكانية أبعد من مبنى مجلس الوزراء، وكانت القيادة الفعلية في إيران معقودة لأعضاء مجلس الثورة الذين اختارهم الخميني ليقودوا العمل السياسي المؤيد له ولأفكاره. وتقدم هؤلاء:

آية الله محمد حسين بهشتي الذي كان يقود العمل السياسي، وآية الله محمد مطهري منظر الثورة، وآية الله منتظري المقرب من الخميني، وآية الله موسوي أردبيلي، وحجة الإسلام علي خامنئي، وحجة الإسلام هاشمي رفسنجاني. وعلى صعيد آخر، كان الخميني قد وضع بنفسه آية الله صادق خلخالي في موقع المدعي العام، حتى يقوم بتحييد رموز النظام السابق ومحاكمتهم أمام المحاكم الثورية، تلك المحاكم التي قال عنها المعارضون إنها افتقرت لأبسط مقومات الحياد، وأعدمت المئات دون أدلة إثبات كافية، قبل أن يعود الخميني فيعزله من منصبه لاحقًا[1].

تم تنظيم استفتاء في ٣٠ من مارس عام ١٩٧٩م للمرة الأولى في تاريخ إيران، وتعود أهمية تنظيم الاستفتاء إلى حالة الفراغ الدستوري الرهيب الذي كانت إيران عام ١٩٧٩م تعاني منه. فالشاه السابق كان موجودًا خارج البلاد، ولكنه لم يتنازل عن العرش حتى لابنه. واختفى شهبور بختيار رئيس الوزراء ولم يعلن استقالته رسميًا، وبالتالي ضرب الفراغ الدستوري أطنابه في البلاد، وعلى الرغم من السيطرة الفعلية على مقادير السلطة وتحييد الجيش وتنصيب المجلس الثوري رقيبًا على أعمال الحكومة، فقد استمر الفراغ الدستوري قائمًا لأن كل هذه

(١) السابق، ص١٤٩ - ١٥٠.

التطورات على أهميتها لا تعني بالضرورة انتظام المؤسسات التنفيذية والتشريعية في سلسلة قانونية ودستورية محددة وواضحة الآليات والعلائق، ولهذا كان الاستفتاء على الدستور مصيريًا لانتصار الثورة ولرؤى الخميني التي سيتضمنها الدستور.

وقد عكس الاستفتاء على الدستور ملامح الصراع الذي دار في إيران وقتها، كما عكس الطريقة التي سوف تدار إيران بها لاحقًا، بعد أن كشف الطريق الذي سوف يسلكه الخميني لبلوغ مراميه السياسية.

من الثورة إلى الدولة:

كان مخاض الجمهورية الإيرانية الوليدة متمثلًا في الانتقال من حالة الثورة وما يستصحبها من وضعية مضطربة للنظام السياسي والدستوري، إلى حالة الدولة المستقرة سياسيًا ودستوريًا، وهو ما يوصف «بالمرحلة الانتقالية». وقد مثَّل الخميني بأفكاره ورؤاه الأيديولوجية المرتكز الأساسي الذي قامت عليه بنية النظام السياسي - معتمدًا على نظرية الولي الفقيه بتحديثاتها الخمينية -، كما اعتمدت على أفكاره الخطوط الرئيسية في الدستور الجديد.

وهنا تبرز قضيتي «الدستور الإسلامي» الذي يعبر عن روح التجربة الوليدة، بالإضافة لقضية «الفكر السياسي والعقدي» عند الخميني، كلتا القضيتين مثلتا أطر وجوهر التجربة الإيرانية الجديدة،

ولذا فإن سبر أغوار القضيتين يشكل المسلك الأمثل لفهم التجربة الإيرانية بجل مشتملاتها.

١) الدستور الإيراني بعد الثورة:

فور الإطاحة بالشاه شرع الخميني في وضع أسس النظام السياسي الجديد، فجاءت دعوته أوائل عام ١٩٧٩م للاستفتاء على إلغاء النظام الملكي وإقامة الجمهورية الإسلامية، وكانت نتيجة الاستفتاء تأييد ٩٨,٢٪ من الإيرانيين لإقامة جمهورية إسلامية بعد أن نجح الخميني في تجييش المشاعر الدينية في اتجاهها بعد أن رفع شعار «كل صوت بلا فهو صوت ضد الإسلام»[1]، ثم تلى ذلك في أغسطس عام ١٩٧٩م انتخاب مجلس الخبراء المكون من ٧٥ عضوًا والذي ترأسه آية الله بهشتي، ووكل لهذا المجلس مهمة عمل الدستور الجديد.

» دستور عام ١٩٧٩م:

صدر دستور إيران عام ١٩٧٩م في اثني عشر فصلًا، يضم مئة وخمسة وسبعين مادة، بدأ بديباجة - كعادة جل دساتير ما بعد الثورات -، واستهل بالتأكيد على أن سبب فشل الثورات الإيرانية السابقة[2] كان

---

(١) «الخبرة الإيرانية»، ص١٦٣ - ١٦٥، و«صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، ص٦٧، نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، نقلًا عن:
Iran: A Decade of War and Revolution,Menashari.

(٢) سبقت الثورة الإسلامية ثلاث ثورات: الأولى ثورة الشيرازي الكبير عام ١٨٩١م ضد الإنجليز، والثانية بعدها بخمسة عشر سنة بزعامة الاخوند محمد كاظم

عدم عقائدية هذه الحركات، لذلك تقوم الثورة الإسلامية على أكتاف علماء الإسـلام المجاهدين ومعهم فئات الشعب الإيـراني الملتزم بالإسلام. كما تضمنت الديباجة التطورات السياسية التي عاشها الشعب الإيراني في ظل حكومة الشاه والدور الذي قام به الخميني في قيادة الجماهير، وفي تأصيل الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه.

وتحدد الديباجة عددًا من المسائل التمهيدية قبل الدخول في تفصيلات مواد الدستور:

- لا تنبني الحكومة الإسلامية من وجهة نظر الإسلام على الطبقية أو سلطة الفرد أو المجموعة، بل إنها مجمع للأهداف السياسية لشعب متحد في عقيدته وتفكيره حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال الحركة الفكرية والعقائدية أن يسلك طريقه من خلال الحركة إلى الله نحو هدفه النهائي وهو نيل رضوان الله تعالى[1].
- وحيث يعتمد بناء المجتمع على المراكز والمؤسسات السياسية القائمة على التعاليم الإسلامية، فإن الحكم

الخرساني ضد الملك محمد علي شاه، والثالثة عام ١٩٥٠م ضد الإنجليز قادها الإمام الكاشاني والدكتور مصدق، للمزيد انظر: «الثورة البائسة»، ص٣٤ - ٣٦.

(١) «دستور جمهورية إيران الإسلامية»، ص٩، ترجمة: لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي، إصدار وزارة الإرشاد الإسلامي بمساعدة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لأئمة الجمعة والجماعة - طهران ١٤٠٣هـ.

وإدارة شؤون البلاد ينبغي أن تكون بيد «الأشخاص الصالحين»، ويجب أيضًا أن يكون التشريع في ضوء القرآن والسنة حيث يبين هذا التشريع الأسس اللازمة لإدارة المجتمع، وعليه فإنه من الضروري لزوم الإشراف التام والدقيق من قبل علماء المسلمين المتصفين بالعدالة والتقوى والالتزام (الفقهاء العدول)»[1].

- والهدف من إيجاد الحكومة هداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهي...»[2].
- ثم تتابع الديباجة في الحديث إجمالًا عن الاقتصاد والمرأة والجيش (العقائدي) والقضاء والسلطة التنفيذية ووسائل الإعلام[3].

وبعد هذه الديباجة التي يحدد فيها المشرّع الإيراني أهداف الحكم والخطوط العامة للمؤسسات الكبرى فيه، يأتي الفصل الأول والثاني فيه محتويًا على ثماني عشرة مادة تحدد الأصول العامة للدولة واللغة والعلم والكتابة، وتنص المادة الثانية على أن «يقوم نظام الجمهورية على أساس:

---

(١) السابق، ص١٠.

(٢) السابق.

(٣) السابق، ص١١ - ١٣.

١) الإيـــمان بالله الأحـد (لا اله إلا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره.

٢) الإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساس في بيان القوانين.

٣) الإيمان بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله.

٤) الإيمان بعدل الله في الخلق والتشريع.

٥) الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام.

٦) الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة، وحريته الملازمة لمسؤوليته أمام الله.

وهو نظام يؤمن القسط والعدالة، والاستقلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتلاحم الوطني عن طريق ما يلي:

أ) الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

ب) الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المقدمة لدى البشرية، والسعي من أجل تقدمها.

ج) محو الظلم والقهر مطلقًا ورفض الخضوع لهما»[1].

(١) السابق، ص١٧ – ١٨.

» المادة الرابعة:

يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها، هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقًا وعمومًا. ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك[1].

» المادة الخامسة:

في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقًا للمادة ١٠٧ [2].

» المادة السادسة:

يجب أن تدار شؤون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجلى بانتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء سائر مجالس الشورى ونظائرها، أو عن طريق الاستفتاء العام في الحالات التي نص عليها الدستور[3].

---

(١) السابق، ص١٩.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

» المادة السابعة:

طبقًا لما ورد في القرآن الكريم:﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾[1] ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[2] تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شؤون البلاد، وتشمل هذه المجالس: مجلس الشورى الإسلامي، ومجالس شورى المحافظة والقضاء والبلدة والقصبة والناحية والقرية وأمثالها.مجالات وكيفية تشكيل مجالس الشورى ونطاق صلاحياتها ووظائفها تتعين في هذا الدستور والقوانين الصادرة بموجبه[3].

» المادة الثامنة:

في جمهورية إيران الإسلامية تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية ومتبادلة بين الناس فيتحملها الناس بالنسبة لبعضهم بعضًا. وتتحملها الحكومة بالنسبة للناس، والناس بالنسبة للحكومة. والقانون، يعين شروط ذلك وحدوده وكيفيته.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[4].

---

(١) الشورى: ٣٨.
(٢) آل عمران: ١٥٩.
(٣) السابق ٢٠ – ٢١.
(٤) هكذا سيقت الآية دون إتمامها، الآية ٧١ من سورة التوبة.

» المادة الحادية عشرة:

بحكم الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾[1] يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي"[2].

» المادة الثانية عشرة:

الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الإثنى عشري، وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير. وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم.

وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة – في حدود صلاحيات مجالس الشورى

(١) الأنبياء: ٩٢

(٢) السابق، ص٢٢.

المحلية - تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق أتباع المذاهب الأخرى[1].

» المادة الثالثة عشرة:

الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية[2].

» المادة الرابعة عشرة:

بحكم الآية الكريمة: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[3] على حكومة جمهورية إيران الإسلامية وعلى المسلمين أن يعاملوا الأشخاص غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامي، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية، وتسري هذه المادة على الذين لا يتآمرون ولا يقومون بأي عملٍ ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية[4].

---

(١) السابق، ص٢٢.

(٢) السابق ص٢٣.

(٣) الآية ٨ من سورة الممتحنة.

(٤) السابق، ص٢٤.

ثم يأتي الفصل الثالث مبينًا حقوق الشعب من خلال ثلاث وعشرين مادة تؤكد على الحق في الاعتقاد والتعبير عن الرأي والتجمع، كما يعطي الحق في عدالة المحاكمات وصيانتها لكرامة المتهم، كما تؤكد مواد هذا الفصل على التزام الحكومة بتوفير السكن المناسب والضمان الاجتماعي ووسائل التربية التعليم، بالإضافة لإعطاء الحق في التظاهر دون المساس بالقيم الإسلامية[1].

أما الفصل الرابع فيحوي المواد من الثالثة والأربعين إلى الخامسة والخمسين والتي تتعلق بالمسائل الاقتصادية والشؤون المالية[2].

بينما يحوي الفصل الخامس[3]: سيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها:

» المادة السادسة والخمسون:

السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيره في خدمة فرد أو فئة ما والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في المواد اللاحقة.

---

(١) لمراجعة النصوص الدستورية راجع الدستور الإيراني - مصدر سابق - ص٢٩ - ٣٧.
(٢) للمراجعة انظر السابق ص٣٨ - ٤٥.
(٣) السابق، ص٤٩ - ٥٠.

» المادة السابعة والخمسون:

السلطة الحاكمة في جمهورية إيـران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقًا للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها.

» المادة الثامنة والخمسون:

تمارس السلطة التشريعية عن طريق مجلس الشورى الإسلامي الذي يتألف من النواب المنتخبين من قبل الشعب، وتبلغ اللوائح المصادق عليها في المجلس إلى السلطتين التنفيذية والقضائية من أجل التنفيذ وذلك بعد مرورها بالمراحل المبينة في المواد اللاحقة.

» المادة التاسعة والخمسون:

يجوز ممارسة السلطة التشريعية بإجراء الاستفتاء العام والرجوع إلى آراء الناس مباشرة بعد مصادقة ثلثي أعضاء مجلس الشورى الإسلامي، حول القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المهمة جدًا.

» المادة الستون:

يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة، بموجب هذا الدستور.

» المادة الحادية والستون:

تمارس السلطة القضائية عن طريق محاكم وزارة العدل التي يجب تشكيلها وفقًا للموازين الإسلامية وتقوم بالفصل في الدعاوى، وحفظ الحقوق العامة، وإجراء العدالة ونشرها، وإقامة الحدود الإلهية.

الفصل السادس: السلطة التشريعية[1]:

» البحث الأول: مجلس الشورى الإسلامي:

» المادة السابعة والستون:

على النواب أن يؤدوا اليمين التالية في أول اجتماع للمجلس، ويوقعوا على ورقة القسم:

«بسم الله الرحمن الرحيم

أقسم أمام القرآن الكريم بالله القادر المتعال، وألتزم بشرفي أن أكون مدافعًا عن حريم الإسلام، حاميًا لمكاسب ثورة شعب إيران الإسلامية، ولأسس الجمهورية الإسلامية، وأن أحفظ الأمانة التي أودعها الشعب لدينا باعتباري أمينًا، وعادلًا، وأن أراعي الأمانة والتقوى في تأدية مسؤوليات النيابة، وأن أكون - دائمًا - ملتزمًا باستقلال الوطن ورفعته، وحفظ حقوق الشعب، وخدمة الناس، وأن

(١) السابق، ص٥١ - ٥٦.

أدافع عن الدستور، وأن أستهدف في تصريحاتي وكتاباتي وإبداء وجهات نظري ضمان استقلال البلاد وحرية الناس وتأمين مصالحهم».

ويتناول المبحث الثاني من الفصل السادس وكذا الفصل السابع الحديث عن مجلس الشورى الإسلامي والمجالس المحلية، حيث ينص على أن الأول يتكون من مئتين وسبعين عضوًا، ويتم مراجعة هذا العدد كل عشر سنوات لكي يتناسب مع عدد السكان، ويختص مجلس الشورى بسن القوانين المتوافقة مع الدستور والمذهب الرسمي للدولة، وبالمصادقة على كافة المعاهدات والمواثيق الدولية، وكذلك الموافقة على اتفاقيات الاقتراض الدولي من الخارج، بالإضافة لبقية الاختصاصات التشريعية كباقي المجالس التشريعية في العالم. كما أسس الدستور «لمجلس صيانة الدستور» والذي يفوق مجلس الشورى، حيث يختص بضمان توافق القوانين التي صدق عليها مجلس الشورى مع كل من الدستور والأحكام الإسلامية.

الفصل الثامن[1]: القائد أو مجلس القيادة:

» المادة السابعة بعد المائة:

بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس

---

(١) السابق، ص٧٣ – ٧٧.

جمهورية إيران الإسلامية سماحة آية الله العظمى الخميني - قدس سره - الذي اعترفت الأكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته، توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة، والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فردًا منه باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة، وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائدًا، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك.

ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون.

» المادة الثامنة بعد المائة:

القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لجلساتهم بالنسبة للدورة الأولى، يجب إعداده بواسطة الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور ويصادق عليه بأكثرية أصواتهم، وفي النهاية يصادق قائد الثورة عليه، وبعد ذلك فأي تغيير أو إعادة نظر في هذا القانون والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء يكون ضمن صلاحيات مجلس الخبراء.

» المادة التاسعة بعد المائة:

الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته هي:

١) الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢) العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣) الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة. وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزًا على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

» المادة العاشرة بعد المائة:

وظائف القائد وصلاحياته:

١) تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢) الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

٣) إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤) القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥) إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

٦) نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ) فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب) أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ج) رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

د) رئيس أركان القيادة المشتركة.

هـ) القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

و) القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

٧) حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.

٨) حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٩) إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

١٠) عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين.

١١) العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد أن يوكل شخصًا آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

» المادة الحادية عشرة بعد المائة:

عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء فإنه يعزل عن منصبه. ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة. وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، وحتى يتم إعلان القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور - منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام - يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، وإذا

لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة) لأي سبب كان) يعين شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء. وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة في البنود (١و٣ و٥ و١٠) والفقرات (د، هـ، و) في البند السادس من المادة العاشرة بعد المائة بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ومتى ما عجز القائد - إثر مرضه أو أية حادثة أخرى - عن القيام بواجبات القيادة مؤقتًا يقوم المجلس المذكور في هذه المادة - خلال مدة العجز - بأداء مسؤوليات القائد.

» **المادة الثانية عشرة بعد المائة:**

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام - بأمر من القائد - لتشخيص المصلحة في الحالات التي يري مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور - في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور - بملاحظة مصلحة النظام.

وكذلك للتشاور في الأمور التي يكلها القائد إليه وسائر الوظائف المذكورة في هذا الدستور.

ويقوم القائد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع.

أما المقررات التي تتعلق بهذا المجمع فتتم تهيئتها والمصادقة عليها من قبل أعضاء المجمع أنفسهم وترفع إلى القائد لتتم الموافقة عليها.

ويختص الفصل التاسع بالحديث عن السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، حيث يذكر الشروط المطلوب توافرها فيهما ودورهما وكيفية انتخابهما وتعيينهما، ويستحدث الدستور الإيراني هنا إضافة الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية في المبحث الثالث في فصل السلطة التنفيذية على غير ما جرى به العرف الدستوري في الدول الأخرى.

ومن أبرز مواد هذا الفصل[1]:

» المادة الثالثة والأربعون بعد المائة:

يتولى جيش جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الإسلامية فيها.

» المادة الرابعة والأربعون بعد المائة:

يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًا وذلك بأن يكون جيشًا عقائديًا وشعبيًا. وأن يضم أفرادًا لائقين، مؤمنين

(١) السابق، ص٩٢ - ٩٤.

بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها.

» **المادة السابعة والأربعون بعد المائة:**

يجب على الحكومة في زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش، وتجهيزاته الفنية في أعمال الإغاثة، والتعليم، والإنتاج، وجهاد البناء، وذلك إلى حد لا يضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الإسلامية بشكل كامل.

» **المادة الخمسون بعد المائة:**

تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة، ومكاسبها.

يعين القانون حدود وظائف هذه القوات، ونطاق مسؤوليتها فيما يخص وظائف ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخوي فيما بينها.

» **المادة الحادية والخمسون بعد المائة:**

بحكم الآية الكريمة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[1] فإن الحكومة مسؤولة عن إعداد البرامج، والإمكانيات

(١) جزء من الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

اللازمة للتدريب العسكري لجميع أفراد الشعب، وذلك وفقًا للموازين الإسلامية، بحيث تكون لجميع الأفراد القدرة على الدفاع المسلح عن البلاد، وعن نظام جمهورية إيران الإسلامية، إلا أن حيازة الأسلحة يجب أن تكون بإذن السلطات المسؤولة.

ثم يحدد الفصل العاشر الخطوط العامة للسياسة الخارجية للجمهورية التي لابد أن تحافظ على الاستقلال الكامل للبلاد ووحدة أراضيها وعدم الخضوع لأي قوة أجنبية، ويؤكد الدستور الإيراني الدور الذي يجب أن تقوم به الجمهورية الإسلامية في دعم النضال المشروع للمستضعفين في أي بقعة من الأرض، في الوقت الذي يجب ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة[1].

أما الفصل الحادي عشر[2] فيختص بالحديث عن السلطة القضائية حيث تبرز بعض المواد المتعلقة بالتوجه الإسلامي للدستور:

» **المادة الثانية والستون بعد المائة:**

يجب أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدعي العام للبلاد مجتهدين عادلين، وعارفين بشؤون القضاء ويعينهما رئيس السلطة القضائية بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات.

---

(١) السابق، ص٩٥ - ٩٨.

(٢) السابق، ص١٠٠ - ١٠٦.

» المادة الثالثة والستون بعد المائة:

يحدد القانون صفات القاضي والشروط اللازم توفرها فيه طبقًا للقواعد الفقهية.

» المادة السابعة والستون بعد المائة:

على القاضي أن يسعي لاستخراج حكم كل دعوى من القوانين المدونة، فإن لم يجد فعليه أن يصدر حكم القضية اعتمادًا على المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوى المعتبرة.

ولا يجوز للقاضي أن يتذرع بسكوت، أو نقص، أو إجمال، أو تعارض في القوانين المدونة فيمتنع عن الفصل في الدعوى وإصدار الحكم فيها.

» المادة السبعون بعد المائة:

على قضاة المحاكم أن يمتنعوا عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

وبإمكان أي فرد أن يطلب من ديوان العدالة الإدارية إبطال مثل هذه القرارات واللوائح.

ويختتم دستور إيران لعام ١٩٧٩م بالفصل الثاني عشر والذي عني

بالحديث عن الإذاعة والتلفزيون وفيه جزء من المادة الخامسة والسبعين بعد المائة[1] التي تنص على أنه: «يجب تأمين حرية النشر والإعلام طبقًا للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد في الإذاعة والتلفزيون».

٢) التعديلات الدستورية عام ١٩٨٩م:

بعد طرح دستور ١٩٧٩م للاستفتاء وحصوله على أغلبية ساحقة، استمر العمل به طوال سنوات الحرب مع العراق، ولكن مع تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران وبروز عدد من التضاربات في الاختصاصات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بات من الضروري إدخال جملة من التعديلات على الدستور، بالإضافة إلى الحاجة لمراجعة وتعديل مواصفات القائد الذي سيخلف الخميني وذلك بعد تدهور صحته وغياب المرجع الذي يتمتع بقدرات الخميني القيادية[2].

وعندما توافقت رغبة الخميني مع البرلمان الإيراني في ضرورة مراجعة الدستور، تشكلت لجنة من خمسة وعشرين شخصًا، اختار الخميني منهم عشرين وانتخب مجلس الشورى الإسلامي الخمسة

---

(١) السابق، ص١٠٩.

(٢) «الخبرة الإيرانية»، ص١٧١، و«صنع القرار في إيران»، ص٧٠ نقلًا عن:
"Iran: The Second Islamic Republic", Henner Furtig.

الباقين، واجتمعت هذه اللجنة لمناقشة القضايا محل النظر في الدستور الجديد. وعلى الرغم من أن الخميني كان هو القوة الدافعة وراء تغيير الدستور إلا أنه لم يعش ليشهد صدور هذه التعديلات - توفي في ٣ يونيو ١٩٨٩م - وإن كان أصدر توجيهاته إلى اللجنة للبحث في عدد من المسائل من أهمها مسألة ولاية الفقيه من حيث المواصفات والشروط اللازم توافرها في القائد، وكذلك آلية التصرف من خلالها في حال تعدد الفقهاء حائزي الشروط والمواصفات، وقد طال التعديل ما يقرب من خمسين مادة أخرى من مواد دستور ١٩٧٩م[١].

يقع الدستور المعدل في مائة وسبع وسبعين مادة توزعت على أربعة عشر فصلًا، بقيت فصوله الاثنا عشر الأولى كمثيلاتها في الدستور السابق، بينما أضيف الفصل الثالث عشر الذي خصص للمجلس الأعلى للأمن القومي وهو مؤسسة جديدة استحدثت، والفصل الرابع عشر فخصص لإعادة النظر في الدستور بواسطة ما سمي «مجلس إعادة النظر في الدستور»[٢].

الخميني.. روح الثورة الإيرانية وعقلها:

هو مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني (بالفارسية: سيد روح الله

---

(١) بتصرف من: «الخبرة الإيرانية»، ص١٧١ - ١٧٢.
(٢) بتصرف من: «صنع القرار في إيران»، ص٧١ - ٧٢.

موسوى خمينى)، ولد في ٢٤ سبتمبر ١٩٠٢م في مدينة خمين غرب مدينة قم، وتوفي في ٣ يونيو ١٩٨٩م. حكم إيران في الفترة من (١٩٧٩ - ١٩٨٩م) وكان فيلسوفًا ومرجعًا دينيًا شيعيًا أيضًا، قاد الثورة الإيرانية حتى أطاح بالملك محمد رضا بهلوي المعروف بالبهلوي الثاني والذي سبقه الملك رضا بهلوي. وكان كالأب الروحي لعدد من الشيعة داخل إيران وخارجها، درجته الحوزوية آية الله وتضاف إليها العظمى لأنه بلغ الاجتهاد في نظر الشيعة وأصدر رسالته العملية، أي مجموعة فتاواه في العبادات والمعاملات في الإسلام.

تلقى تعليمه الديني الأول في حوزة آية الله عبدالكريم الحائري في مدين آراك إلى أن قرر الأخير نقلها إلى قم والتي هي بمثابة المعقل التاريخي للتعليم الديني في إيران، وانتقل الخميني معه لقم وبقي بها سنوات إلى أن أنهى تعليمه ثم عمل بالتدريس في حوزاتها، ولكن نتيجة اهتمام الخميني ببعض المسائل السياسية وتضمينها في دروسه، فقد تم منعه من التدريس في الحوزة، وبعد تطورات المعارضة لنظام الشاه تم نفيه خارج إيران[1].

توازت مسارات المشروع الخميني من خلال خطين أساسيين أحدهما حركي والآخر فكري، حيث تلازما في حراكه الدائم في

---

(١) «الخبرة الإيرانية»، ص٩٠.

الحوزات العلمية الإيرانية قبل نفيه، والتي قد كونت شريحة من طلاب العلوم الدينية المتأثرين بالفكرة الخمينية، ثم استمر الخميني في نشاطاته الحركية والفكرية في العراق ثم في فرنسا، ولم تنقطع خطوط التواصل مع متابعيه ومريديه، بل نشر خطبه وخطاباته الحماسية وأدبياته الدينية والفكرية من خلال كتبه ومؤلفاته التي كانت تمثل وقتئذ طفرة في الفكر السياسي - خاصة الحمولة الثورية والحماسية المبثوثة في خطبه وكتاباته -[1].

لم تأت نظرية الخميني نتاجًا لتراكم فقهي شغله منذ بواكير عمله بالفقه فقط، بل أدت اللحظة التاريخية دورًا كبيرًا في تطوير هذه النظرية. كانت انتفاضة عام ١٩٦٣م وما تلاها من نفي للخميني دافعًا أساسيًا له كي يستنبط من الأحاديث وتأويلها ما يساعده على الإطاحة بسلطة الشاه السابق. وفي فترة ما بعد النفي خارج إيران، وبالتحديد في النجف بالعراق ولدت نظرية «ولاية الفقيه المطلقة» - وليس في قم - ويمكن التوصل إلى مصداقية هذا الاستنتاج، إذا علمنا أن اجتهادات الخميني الفقهية وكتبه ورسائله قد درجت على عدم تناول موضوع «الولاية» بأي شكل من الأشكال قبل نفيه خارج إيران، إذ كانت أعماله ذات طابع فقهي كلاسيكي. وإن تجاوزت

---

(١) يأتي بيان ذلك وتقييمه في الباب الثالث.

أعمال الخميني الأربعين مؤلفًا ما بين تعليق على الحواشي وكتابة الرسائل وتدوين الكتب، إلا أنها وبمقاييس الحوزة العلمية، كانت لا تضعه في مرتبة السبق في تراتبية المرجعية، مقارنة بأعمال آيات الله الموجودين بالنجف مثل السيد أبو القاسم الخوئي. أما أعمال آيات الله الموجودين في إيران مثل شريعتمدارى، والسيد محمد رضا كلبايكاني والسيد شهاب الدين مرعشي نجفي فقد كانت الأكثر انتشارًا شعبيًا وفقهيًا في إيران وخارجها[1].

وهكذا يمكن استنتاج عدة ملاحظات، سواء إذا تم اعتماد التسلسل الزمني لأعمال الخميني، والذي يمكن من طريقه استخلاص مراحل تطور أفكاره، أو إذا تفحصنا اختيارات الخميني للمسائل الفقهية في أعماله وتصنيفها بحسب الموضوعات. عند مقارنة أعمال الخميني بتواريخ الأحداث السياسية المهمة في إيران، يمكن استنباط مدى انشغاله بأمور السياسة وتدرج وعيه الاجتماعي والسياسي على مرور السنوات. والقائمة التالية توضح أعماله الفكرية حسب التسلسل الزمني لصدورها[2]:

١) «شرح دعاء السَّحر»: وهو كتاب يضم مسائل عرفانية وفلسفية وكلامية عميقة، اعتمد فيه الخميني الآيات القرآنية

(١) «حدائق الأحزان»، ص١٠٥ - ١٠٦.

(٢) قائمة المؤلفات بتصرف من: «حدائق الأحزان»، ص١٠٦ - ١١٥، حيث استوفى جميع مؤلفات الخميني.

وروايات آل البيت في شرح دعاء المباهلة المعروف بدعاء السحر كتب الخميني الكتاب باللغة العربية عام ١٣٤٧هـ الموافق ١٩٢٨م.

٢) «شرح حديث رأس جالوت»: وهو عبارة عن شرح لحديث رأس الجالوت واحتجاجات الإمام الرضا - الإمام الثامن عند الشيعة الإثنى عشرية - على أصحاب الأديان المختلفة، ومن جملتها احتجاجاته على اليهود في قضية رأس الجالوت. كتبه الخميني بالفارسية عام ١٣٤٨هـ الموافق ١٩٢٩م.

٣) «حاشية الإمام على شرح حديث رأس الجالوت»: إضافة إلى الشرح الذي كتبه الخميني للحديث المذكور وطبع في كتاب مستقل.

٤) «الحاشية على شرح الفوائد الرضوية»: في هذه الحاشية التي تشي بالميول العرفانية والصوفية لصاحبها كتب الخميني آراءه على شكل حاشية لكتاب شرح الفوائد الرضوية للقاضي سعيد القمي.

٥) «شرح حديث جنود العقل والجهل»: يندرج هذا الشرح تحت الكتابات التي تخوض في علم الأخلاق، ويضم آراء الخميني الكلامية والأخلاقية والعرفانية.

٦) «مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية»: يعد هذا الكتاب من تصنيفات العرفان الإسلامي، ولكن الولاية التي يقصدها الخميني في هذا الكتاب هي ولاية الأئمة وليست ولاية الفقيه التي ظهرت بعد عشرات السنين. فرغ الإمام من تأليف هذا الكتاب عام ١٣٤٩هـ الموافق ١٩٣٠م، وهو في الثامنة والعشرين من عمره.

٧) «الحاشية على شرح فصوص الحكم»: كتاب فصوص الحكم، من تأليف الشيخ محيي الدين عربي، وهو أحد أقطاب الصوفية. وفي عام ١٣٥٥هـ الموافق ١٩٣٦م كتب الخميني حاشية باللغة العربية على شرح فصوص الحكم للقيصري، وهي توضح آراء الخميني في أساطين العرفان، مثل الشيخ ابن عربي، والملا عبد الرزاق الكاشاني، والفرغاني، والعراقي والقيصري.

٨) «الحاشية على مصباح الأنس». كتب الخميني آراءه وانتقاداته على الكتاب الأصلي بشكل حاشية وذلك عام ١٣٥٥هـ الموافق ١٩٣٦م.

٩) «شرح الأربعين حديثا»: الذي يسمى اختصارًا «الأربعين حديثًا»، كتبه الخميني باللغة الفارسية عام ١٣٥٨هـ الموافق

١٩٣٩م. ويضم الكتاب أربعين حديثًا من أحاديث الأئمة - الاثني عشر - التي وردت في كتاب «أصول الكافي» للكليني، وهو من أمهات الكتب في الفقه الشيعي.

١٠) «سر الصلاة أو صلاة العارفين ومعراج السالكين»: وهو كتاب صوفي عرفاني، كتبه الخميني باللغة الفارسية في بيان الأسرار المعنوية والعرفانية للصلاة، وأتمه عام ١٣٥٨هـ الموافق ١٩٣٩م. ويمكن التعرف على مدى انشغال الخميني بالعرفان النظري وعلمه بمراتب العرفان العملي، من خلال بحوث هذا الكتاب.

١١) «آداب الصلاة»: رسالة لشرح الآداب القلبية لهذا المعراج الروحاني، والكتاب حافل بالموضوعات الأخلاقية، وقد كتبه الخميني باللغة الفارسية في عام ١٣٦١هـ الموافق ١٩٤٢م.

١٢) «رسالة لقاء الله»: وهي رسالة موجزة جدًا كتبت باللغة الفارسية وتناولت بعض المسائل العرفانية والصوفية.

١٣) «الحاشية على الأسفار»: قام الخميني طوال سنوات كثيرة في قم، بتدريس كتاب «الأسفار الأربعة» للفيلسوف

الشهير صدر المتألهين، وعلق على بحوثه. وهو كتاب سياسي عقائدي اجتماعي، كتبه الخميني في عام ١٣٦٤هـ، الموافق ١٩٤٥م، أي بعد عزل الشاه الأسبق رضا شاه عن السلطة. وفي الكتاب المذكور رد الخميني على ما كتبه الشيخ علي أكبر حكمي زاده في كتاب «أسرار هزار ساله»، التي تعني بالعربية أسرار ألف سنة. وكان حكمي زاده قد أكد في الكتاب أن ولاية الأمر على المسلمين لا تتحقق إلا للأئمة الاثني عشر فقط. ويظهر في الكتاب للمرة الأولى توجه سياسي للخميني، كانعكاس للأجواء التي كانت إيران تعيشها بعد انتهاء عصر رضا شاه. ولكن هذه الآراء لم تتبلور ساعتها باتجاه نظرية معرفية مستقلة، وإنما كان التوجه السياسي المحدود وقتها نابعًا من الانتماء للمذهب الشيعي.

١٤) «أنوار الهداية في التعليق على الكفاية»: كتاب «أنوار الهداية» يتناول المباحث العقلية في علم أصول الفقه، كتبه الخميني باللغة العربية على صورة حاشية على كتاب «كفاية الأصول» لآية الله العظمى الآخوند الخراساني. وانتهى من تأليفه في عام ١٣٦٨هـ الموافق ١٩٤٩م.

١٥) «بدائع الدرر في قاعدة نفي الضرر»: وهي رسالة تحقيقية اجتهادية كتبها الإمام باللغة العربية حول قاعدة «لا ضرر» التي تعد من القواعد الفقهية المهمة. أتم تأليفها في غرة جمادى الأولى عام ١٣٦٨هـ الموافق ١٩٤٩م.

١٦) «رسالة الاستصحاب»: وهي رسالة مفصلة كتبها الخميني باللغة العربية حول بحث «الاستصحاب» الذي يعد من البحوث المهمة في علم أصول الفقه الشيعي. أتم تأليفها عام ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٥١م.

١٧) «رسالة في التعادل والتراجيح»: كتبت هذه الرسالة في العام ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٥١م. والتعادل والتراجيح هي من البحوث التكميلية في علم أصول الفقه الشيعي، وتدور حول محددات اختيار الدليل الفقهي، في حالة تعارض الأدلة.

١٨) «رسالة الاجتهاد والتقليد»: تندرج هذه الرسالة تحت علم الفقه، إذ يعد الاجتهاد والتقليد أيضًا من البحوث التكميلية والمهمة في علم أصول الفقه. كتبت هذه الرسالة عام ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٥١م.

١٩) «مناهج الوصول إلى علم الأصول»: وهو كتاب تحقيقي واجتهادي في مباحث ألفاظ علم أصول الفقه، كتبه الخميني باللغة العربية بعد عام ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٥١م. وصدر الكتاب في مجلدين لأول مرة عام ١٩٩٣م مع تعليقات وفهارس ومقدمة كتبها آية الله فاضل لنكراني، الذي يعد من أشد مؤيدي نظرية «ولاية الفقيه».

٢٠) «رسالة في الطلب والإرادة»: وهي رسالة صوفية وعرفانية، أتم الخميني تأليفها باللغة العربية عام ١٣٧١هـ الموافق ١٩٥٢م.

٢١) «رسالة في التقية»: وهي رسالة فقهية واجتهادية كتبها الإمام باللغة العربية في بحث التقية عام ١٣٧٢هـ الموافق ١٩٥٣م. ودارت الرسالة حول محاولة الخميني لإثبات أن فلسفة وجوب التقية، إنما تدور حول حفظ الدين لا محوه، والملاحظ أن الرسالة لم تندد بالتقية ولم تلغها كما فعل هو نفسه إبان انتصار الثورة في عام ١٩٧٩م. وهو ما يدل على أن الوعي السياسي لدى الخميني لم يكن متشكلًا في هذه الفترة الزمنية على النحو المعروف لاحقًا إبان الثورة.

٢٢) «رسالة في قاعدة من ملك»: رسالة اجتهادية في القاعدة الفقهية المعروفة باسم «قاعدة من ملك»، وتاريخ كتابتها غير معلوم على وجه الدقة.

٢٣) «رسالة في تعيين الفجر في الليالي المقمرة»: وهي رسالة استدلالية في بيان كيفية تعيين طلوع الفجر في الليالي المقمرة، وتاريخ كتابتها غير معلوم على وجه الدقة.

٢٤) «كتاب الطهارة»: ويشتمل هذا الكتاب على بحوث بشأن الطهارة، كتبه الخميني باللغة العربية بين عامي ١٣٧٣ و١٣٧٧هـ؛ أي بين ١٩٥٤ و١٩٥٨م، ويقع الكتاب في أربعة مجلدات.

٢٥) «تعليق على العروة الوثقى»: حاشية الخميني على مسائل كتاب «العروة الوثقى»، وهو كتاب آية الله السيد محمد كاظم طباطبائي يزدي. كتبت هذه الحاشية في عام ١٣٧٥هـ الموافق ١٩٥٦م.

٢٦) «المكاسب المحرمة»: وهي عبارة عن بحوث في الفقه الاستدلالي تتناول أنواع المكاسب المحرمة والمسائل المتعلقة بهذا الأمر. كتبها الخميني باللغة العربية في الفترة ما بين عام

١٩٥٦ - ١٩٦١م. ويضم الكتاب بحوثًا طريفة حول حكم الموسيقى والغناء والرسم والنحت.

٢٧) «تعليق على وسيلة النجاة».

٢٨) «رسالة نجاة العباد»: وهي رسالة ضمت فتاوى الخميني في الأحكام الفقهية، كتبها باللغة الفارسة، والتاريخ غير معلوم.

٢٩) «الحاشية على رسالة الإرث».

٣٠) «تقريرات درس الأصول لآية الله العظمى البروجردي».

٣١) «تحرير الوسيلة»: يضم هذا الكتاب فتاوى الخميني، التي كتبها باللغة العربية في أثناء وجوده في منفاه الأول - تركيا - بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥م.

٣٢) «كتاب البيع».

٣٣) «الحكومة الإسلامية»: طبع هذا الكتاب قبل وبعد انتصار الثورة عدة مرات باللغتين العربية والفارسية، يضم الكتاب آراء الخميني الاجتهادية حول الحكومة الإسلامية، وعدم إمكانية الفصل بين الدين والسياسة، و«ولاية الفقيه» في زمن الغيبة. والكتاب في الأصل دروس ألقاها الخميني في النجف عام ١٩٦٩م.

٣٤) «كتاب الخلل في الصلاة».

٣٥) «الجهاد الأكبر»: وهو عبارة عن دروس للإمام الخميني حول ضرورة وأهمية تهذيب النفس، ألقاها في النجف في الستينات. تميزت هذه الرسالة بالاختصار الشديد، وتناولت المسائل الأخلاقية والتربوية التي يتناولها رجال الدين بعامة.

٣٦) «تقريرات دروس الخميني».

٣٧) «توضيح المسائل»: وهو من أشهر كتب الخميني، ويضم فتاوى في أبواب الفقه المختلفة، كتبه باللغة الفارسية قبل نفيه إلى خارج إيران عام ١٩٦٣م.

٣٨) «مناسك الحج».

٣٩) «تفسير سورة الحمد».

٤٠) «ديوان شعر»: نظم الخميني منذ شبابه بعض القصائد الشعرية العرفانية والاجتماعية، وكانت له قصائد كثيرة نظمها بعد انتصار الثورة في قوالب شعرية مختلفة، منها الغزل والرباعي، وغيره.

٤١) «الرسائل العرفانية»: كتب الخميني عدة رسائل إلى أقاربه، ضمنها بعض الإشارات الأخلاقية.

٤٢) «الوصية السياسية الإلهية» (وصيتنامه سياسي): تعد وصية الخميني التي كتبها قبل وفاته أحد أكثر بيانات الخميني انتشارًا، وفيها عرض الخميني لتصوراته حول مستقبل جمهورية إيـران الإسلامية التي أسسها. وكذلك آرائه وإرشاداته بشأن القضايا السياسية والاجتماعية في الدول الإسلامية والعالم. وتعد الوصية من أهم المرجعيات الأيديولوجية للنظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية.

ولكن هذه القائمة الطويلة من النتاج الفكري والديني والسياسي للخميني لم ترسم ملامح المشروع الإسلامي الإيراني إلا من خلال أربعة كتب فقط، كان أبرزها كتاب «الحكومة الإسلامية» والذي يعد الوثيقة التي رسم فيها الخميني الأبعاد المختلفة لأفكاره السياسية والاجتماعية، والتي حاول تطبيقها عقب الثورة عام ١٩٧٩م. ويضاف له «كتاب البيع» و«كشف الأسرار»، والأخير خصصه للرد عل ادعاءات العلمانيين الإيرانيين أمثال أحمد كسروي، أما الكتاب الرابع فكان «تحرير الوسيلة» وهو الدراسة التي حصل بها الخميني على إجازة الاجتهاد، ولا يمكن إغفال الدور المتواصل للكم المتراكم من الخطب والرسائل والتصريحات التي امتدت منذ بدايات دراسته في الحوزات الإيرانية إلى أواخر أيامه في منفاه بفرنسا.

الإطار المؤسسي للنظام الإيراني:

في محاولة البحث عن الجهة الأساسية المنوط بها متابعة ومراقبة تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في إيران نجد أنفسنا أمام بناء ضخم ومعقد ومتشابك من المؤسسات والسلطات التنفيذية والتشريعية والرقابية، الأمر الذي يستدعي تحديدًا لخريطة الجهات والمؤسسات المكونة لبنية النظام السياسي والاجتماعي الإيراني، ومن ثم تسليط الضوء على الفواعل المباشرة المرتبطة بمسألة الشريعة وتقنينها وتطبيقها في الداخل الإيراني.

وفي الواقع إن عملية بناء المؤسسات في إيران ما بعد الثورة اعتبرت من أهم الإجراءات التي تمت في الأيام الأولى للثورة، فقد كان الخميني ورفاقه واعين تمامًا أن الأساس الديني لشرعية النظام الجديد لا يكفي لاستمرار النظام وأنه لا بد من تدعيم هذه الشرعية من خلال إنشاء واستحداث مؤسسات جديدة تتوافق مع الأيديولوجية الجديدة للنظام السياسي الذي استقر في قلب وعقل رموزه الجدد فكرة «ولاية الفقيه».

وحسب المادة ٥٧ من الدستور الإيـراني والتي تنص على أن «السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وهي تمارس صلاحياتها

بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقًا للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض»[1].

وهنا - مع مزيد استقراء لمجمل الإطار المؤسسي - يتبين لنا أننا بصدد خمسة كيانات يقوم عليها هيكل النظام السياسي الإيراني[2]، حيث تتفرع هذه الكيانات لمؤسسات أخرى تنضوي تحتها على النحو التالي:

١) مجلس خبراء القيادة.

٢) مؤسسة المرشد ويندرج تحت سلطاته:

أ) مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ب) مجلس صيانة الدستور.

ج) القوات المسلحة.

د) الحرس الثوري.

هـ) الإذاعة والتلفزيون.

و) الأمن الداخلي.

---

(١) دستور جمهورية إيران الإسلامية»، ص٤٩.

(٢) لتفاصيل هذه المؤسسات ووظائفها وعلاقاتها انظر: «الخبرة الإيرانية»، و«صنع القرار في إيران»، و«النظام السياسي الإيراني الخماسي الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف»، الدكتور مدحت حماد، دراسة ضمن «إيران جمهورية إيرانية أم سلطنة خمينية»، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة.

ز) المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

ح) مؤسسة أئمة الجمعة.

٣) السلطة التنفيذية المتمثلة في مؤسسة رئاسة الجمهورية ويندرج تحتها:

أ) الحكومة.

ب) المجلس الأعلى للأمن القومي.

٤) السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الشورى الإسلامي.

٥) السلطة القضائية.

ومع هذه القائمة الطويلة من الكيانات والمؤسسات الفاعلة في المعادلة السياسية الإيرانية تبرز جملة من السمات الديناميكية والإستاتيكية أبرزها:

- أن هناك نوعًا من التداخل المعقد بين المؤسسات المعدلة والموروثة - عن النظام السابق - وهو ما يستلزم نسقًا تحليليًا عميقًا عند فهم طبيعة العلاقة والممارسة لكلا الكيانين.

- أن النظام الخميني عمد إلى إيجاد مؤسسات جديدة توازن المؤسسات الموروثة وتقلل من خطورتها على نظامه الجديد، ولذا فقد شجع الخميني تكوين اللجان الثورية والتي كانت

نواة لقوات «الباسيج»[1] و«الحرس الثوري»، رغبة منه في تحييد الجيش النظامي المشكوك في ولائه لنظام الخميني.

- تركزت مجهودات الخميني على عملية البناء المؤسساتي ذات المحدد الأيديولوجي للكيانات السياسية والأمنية والاقتصادية ضمانًا لولاءاتها وارتباطها بفكرة «ولاية الفقيه».

والذي يعنينا هنا الأجهزة المعنية بعملية تقنين وتطبيق الشريعة الإسلامية بعدما وضحت معالم المنطلقات الفكرية والمذهبية للمشروع الإيراني، حيث يمثل كل من القضاء ومجلس الشورى الإسلامي وجهاز الأمن الداخلي أو الشرطة المرتكزات الثانوية لتجربة تطبيق الشريعة في إيران، حيث يتحاكم القضاء الإيراني للشريعة الإسلامية ويلتزم منها بالمذهب الشيعي الإثنى عشري وذلك طبقًا للدستور، بينما يخول لمجلس الشورى سن التشريعات المتسقة مع المذهب ذاته.

بينما يعنى الحرس الثوري - كونه مرتكزًا أساسيًا - برصد الالتزام

(١) «قوات التعبئة الشعبية»: هي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين من المدنيين ذكور وإناث، أسسها الخميني في نوفمبر ١٩٧٩. وتتبع الباسيج الحرس الثوري الإيراني المسمى الباسدران والذي يتبع بدوره إلى سلطة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران. كذلك تضم قوات الباسيج مجموعات من رجال الدين وتابعيهم. كان لتلك الميليشيا نشاط بارز أثناء الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات. ويبلغ عددهم حاليًا قرابة ٩٠,٠٠٠ متطوع ومتطوعة، ويمكن أن يرتفع إلى مليون عند الحاجة.

الشعبي بالشريعة الإسلامية، فقد أسس الحرس وحدات فرعية إضافية لأداء دوره الداخلي الإضافي، المتمثل في ضمان تمسك الناس بالقوانين الإسلامية التي تنظم الحياة الاجتماعية، ومن بينها وحدات «ثأر الله» و«جند الله» التي كانت تطوف شوارع المدن الكبرى في سيارات نقل تويوتا بيضاء، تبحث عن المخالفات الشرعية، مثل النساء اللاتي يرفضن الالتزام بالزي الإسلامي، أو الشباب الذين يستمعون إلى الموسيقى الغربية، أو أولئك المفطرين في ساعات الصيام في رمضان. كما أن هذه الوحدات - التي تفتش المنازل في حال اشتبهت بمخالفة أصحابها للتقاليد الإسلامية - ساهمت كثيرًا في توليد الكراهية للحرس في نفوس المثقفين وأبناء الطبقة الأرستقراطية والشريحة العليا من الطبقة الوسطى في طهران، وهي الفئة الاجتماعية الأشد معارضة للتقيد الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية وللنظام الحاكم بشكل عام[1].

---

(١) «الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره»، كينيث كاتزمان، ص١٢١ - ١٢٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الفصل الثاني:
ثمار التجربة في الداخل والخارج

الفصل الثاني

ثمار التجربة في الداخل والخارج

مثلت التجربة الإيرانية المعاصرة - ومازالت - مساحة من الجدل اللامتناهي في الفضاء السياسي والاجتماعي والشرعي (الإسلامي)، وذلك على المستوى الداخلي الإيـراني، وعلى المستوى الإقليمي - خاصة الدول الإسلامية القابلة مجتمعيًا للحدث الثوري - وكذا على المستوى الدولي.

ومبعث هذا الجدل هو اجتماع المتباينات والمتخالفات في النظام السياسي والاجتماعي الإيراني، فجملة المرتكزات الفقهية والعقدية للمذهب الشيعي، بالإضافة للمحتوى التقديسي المرتفع تجاه رجال الدين وارتباطه بحضورهم المؤثر في النظام السياسي والاجتماعي الإيراني، استلزم حصيلة من الممارسات والتوجهات المتخالفة في أبسط صورها مع أدبيات المذهب - قديمًا وحديثًا - ومخرجات رموزه المعاصرين، الأمر الذي استتبعه سلوك فلسفة تأويلية غامضة وغير متسقة للخروج من مأزق التعارض شبه المطرد بين جل نظريات وأفكار التجربة الإيرانية، المتزاوجة بالمذهب الشيعي الإثنى عشري.

ثمار الداخل:

أ) اجتماعيًا:

لم تكن الدولة الجديدة في مؤسساتها المتداخلة والمعقدة وسعيها للسيطرة والتحكم تختلف كثيرًا عن الدولة الحديثة في بلدان العالم الأخري، ولكن الخلاف تمثل في أن الدولة الجديدة تحكم وتسيطر باسم الإسلام، مما أنتج في بعض أركانها شعورًا بالصواب المطلق. فقد رأى الإيرانيون علماءهم الذين جاءوا من صفوف الشعب وعاشوا في كنفه حقبة من الزمن يتحولون إلى طبقة حاكمة تمسك بمقاليد الثروة والقوة في دولة ما بعد الثورة، وارتكبت سلسلة من الإعدامات والاعتقالات المصطبغة بالدموية والانتقامية الشديدتين وذلك حسب شهادة الدكتور موسى الموسوي[1]، ولأن النظام الخميني اختار فرض تصوره الإسلامي بقوة الدولة، فقد آل ذلك لشيوع ظاهرة التفلت من المعايير الإسلامية وانتشار العادات والممارسات المخالفة للتصور الإسلامي داخل المجتمع الإيراني[2].

(١) أحد أبرز المقربين للنظام الخميني سابقًا وهو حاصل على الشهادة العليا في الاجتهاد من المرجع الديني الأعلى زعيم الحوزة العلمية في النجف محمد الحسين آل كاشف الغطاء.

(٢) يقوى هذه الرؤية أحد خبراء الشؤون الإيرانية وهو الدكتور مصطفى اللباد - مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة - في حوار خاص مع الباحث.

استتبع الثورة الإيرانية جملة من المظاهر الإسلامية الواضحة التي أُوْجدت بشكل إجباري على جموع الشعب الإيراني، فبات الثوب الإسلامي «الشادور» ملزمًا لجميع النساء، وكذا محلات بيع الملابس، وتم استبدال أسماء الشوارع المعروفة، ولم يعد للمطاعم التي تقدم الخمور مجال للعمل في الوضع الجديد، وتبرز الشعارات الإسلامية بالخطوط الفارسية المميزة على الحوائط وفي الشوارع، كما أن دور الشرطة والجيش أصبح غير ملموس واستبدل بالحرس الثوري والذي حمل على عاتقه مهمة متابعة تطبيق أحكام ومظاهر الشريعة الإسلامية[1].

ويذكر الدكتور موسى موسوي جملة من الممارسات الدموية التي قام بها الحرس الثوري طالت أعدادًا كبيرة من الرجال والنساء والصبيان، بالإضافة لاكتساب قوات الحرس الثوري صلاحيات واسعة شملت اقتحام المنازل واعتقال الناس بالشبهة وجباية الممتلكات والأموال ومن ثم انتظار أحكام المحاكم الثورية، وهنا يذكر موسوي «أن المحاكم الثورية الإسلامية ارتكبت من الظلم بحق الأمة الإيرانية ما لم يرتكبه أي جيش غازٍ بأعدائه الألداء، ولكي يعلم العالم أن الإمام الخميني بشخصه وراء إعدامات بالجملة، ووراء إعدام الشبان المراهقين والفتيات اللاتي لم يبلغن سن الرشد والشيوخ

(١) بتصرف من «الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة»، ص١٦٤ - ١٦٥.

الذين بلغوا من السن عتيًا. أنقل هنا حديثًا متواترًا من محمد الكيلاني رئيس المحاكم الثورية الإسلامية والذي أعدم من الشبان المجاهدين والشابات المجاهدات أكثر من ألفين في غضون ثلاثة أشهر، لقد ذهب الكيلاني إلى الخميني يطلب منه الموافقة على وقف أحكام الإعدام في الشباب المراهقين وإرسالهم إلى دار الأحداث لتأديبهم بطريقة تتلائم مع أهداف الثورة، وترك الشيوخ رهن المحبس حتى يلاقوا حتفهم.. وكان جواب الخميني: قاتلوا أئمة الكفر»[1].

وتتابع جملة من الحكايات التي تدلل على الطابع القسري والعنيف في ممارسات السلطات الحاكمة عقب الثورة، وعلى الرغم من أنه لا يمكن بحال أخذ هذه الروايات كمؤشرات قطعية على حقيقة الأوضاع الاجتماعية عقب الثورة، إلا أنها لا تخلو من دلالات نسبية على مجمل التوجهات وطبيعة الممارسات التي أعقبت الثورة.

وتشير أيضًا تقارير عديدة من منظمات حقوقية ودولية على طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية المنخفضة في الواقع الإيراني، وإن كنا لا نسلم بسلامة هذه التقارير من تحيزات مضادة للمشاريع الإسلامية المعاصرة أيًا ما كانت توجهاتها، إلا أنها أيضًا لا تخلو من مؤشرات ودلالات حقيقية بنسبة ما لا يمكن إغفالها.

---

(١) «الثورة البائسة»، ص١٣٦ - ١٣٧.

ب) سياسيًا واقتصاديًا:

بعد انتصار الثورة في إيران كانت الساحة السياسية هناك تشهد نموًا كبيرًا للأحزاب السياسية والمنظمات من حيث الكم والنوع، وقد قامت القوى السياسية في فترة ما بعد الثورة على مستويين أساسيين، أحدهما يمين ويسار، والآخر إسلامي وعلماني، وتوزعت بعد ذلك على كتل حزبية وسياسية كالتالي:

- الأحزاب الأصولية وغير الليبرالية التابعة لرجال الدين السياسيين.
- الأحزاب والمجموعات الليبرالية والعلمانية.
- الجماعات الإسلامية الراديكالية.
- القوى الاشتراكية والمؤيدة لها.

وقد حوت هذه الكتل ثلاثة تيارات أساسية: الأول وهو يمثل القوى الإسلامية والتي تضم أنصار الخميني، والثاني متمثلًا في منظمات اليسار العلمانية (حزب توده) والدينية (منظمة فدائيي الشعب)، والتيار الثالث الذي يمثل الاتجاهات الليبرالية ومنها الجبهة الوطنية الإيرانية (جبهة ملى ايران) وحركة الحرية (نهضت لآزداى). وقد استطاعت القوة الإسلامية المدعومة من الخميني أن تنقض على

باقي القوى الأضعف نسبيًا، ومن ثم تمسك بزمام السلطة السياسية، الأمرى التي استلزم مواجهات عنيفة بغية إقصاء تلك القوى، آل الأمر بالجمهورية الجديدة لأن تكون محكومة بحضور طاغي للخميني وقوته، وطغت زعامته لأهم القوى السياسية في إيران على القوى والتوجهات السياسية الأخرى، الأمر الذي ساهم بصورة أساسية في تحديد خصائص نظام الجمهورية[1].

ظاهرة «التصحر السياسي» التي آل إليها النظام السياسي الإيراني أنتجت خريطة حزبية مبعثرة ومفككة ومعلولة، وتسبب الأداء الضعيف للأحزاب السياسية الإيرانية في وجود نظرة سلبية لدى عامة الناس بالإضافة لغياب الثقة في قدرتها على إحداث تغيير اجتماعي تتطلع إليه جموع الإيرانيين، يضاف إلى ذلك جملة من المشكلات الفكرية والبنيوية والاقتصادية التي تعاني منها معظم الأحزاب والمجموعات السياسية الإيرانية منها[2]:

- تبعية بعضها للحكومة وتوجهاتها.
- تنشط هذه الأحزاب موسميًا تبعًا للانتخابات، بينما تغيب عن الساحة السياسية في بقية الأوقات.

---

(١) بتصرف من: «التيارات السياسية في إيران»، ص٣٣٥، فاطمة الصمادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(٢) بتصرف من السابق، ص٣٤١ - ٣٤٨.

- تبعية الاقتصاد الإيراني في بنيته التحتية وأركانه الأساسية للدولة، الأمر الذي يمثل نقصًا في بنية النظام السياسي متعدد الأحزاب.
- قيام العديد من الأحزاب على شخصيات مركزية ومن ثم ارتباط مسار الحزب ومستقبله بمستقبل الشخص وحضوره.
- غياب الثقافة القانونية وشيوع ثقافة التهرب من القانون ومعاداته[1].
- الاستبداد الممارس من قبل السلطة تجاه المعارضين.

وتشير مؤسسة BTI [2] في تقريرها عن إيران عام ٢٠١٢م إلى عدة مؤشرات سلبية على الجانبين الاقتصادي والسياسي، حيث يذكر التقرير جملة الممارسات القمعية التي أعقبت إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد[3]، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية المتردية التي تعاني منها إيران.

---

(١) «معوقات التحزب في إيران»، محمد رضا تاجيك، على الرابط: www.eslahe.com/article614.html

(٢) http: //www.bti - project.org/countryreports/mena/irn/

(٣) وقد أفردت مؤسسة «هيومان رايتس ووتش» جملة من التقارير التي ترصد بعضًا من هذه الممارسات، مع الأخذ في الاعتبار عدم قطعية نتائج ومخرجات هذه المؤسسة إلا أن التقارير لا تخلو من مؤشرات سلبية يمكن اعتبارها.

شهدت إيران منذ قيامها تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية، ويعني ذلك أن الطابع الشعبي - حتى المنقوص نسبيًا - هو ركن أساسي من أركان المشروعية للنظام السياسي الإيراني المرتكز على «ولاية الفقيه». وبالإضافة إلى هذا الكم من الانتخابات، لا تفوتنا ملاحظة الأهمية النوعية للانتخابات الإيرانية، التي تتمتع بنزاهة نسبية تفوق مثيلاتها في المنطقة، وهو ما يدحض الافتراضات القائلة بوجود طغمة ديكتاتورية حاكمة تتسلط على المجتمع، دون وجود حد أدنى من المشاركة الشعبية. ويشهد الحراك السياسي الذي ساد إيران طيلة ثماني سنوات بدأت منذ النصف الثاني من التسعينات وحتى انتهاء ولاية الرئيس السابق محمد خاتمي على حيوية المجتمع الإيراني بشكل واضح[1].

وبرغم إعلان إيران عن ميزانية طموحة للعام المالي الذي بدأ في ٢١ مارس ٢٠١٢م والتي بلغت نحو ٤١٦ مليار دولار، إلا أن الأحوال الاقتصادية في هذا البلد الذي يصارع الغرب سياسيًا منذ سنوات باتت هشة، ولكن لا يمكن الحسم بكونها في سبيلها للانهيار. وخلال الأيام الأخيرة تصاعدت حدة الضغوط الاقتصادية علي إيران بشكل ربما لم يسبق له مثيل بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية

(١) «حدائق الأحزان»، ص٣١٤.

عن عقوبات إضافية تطال هذه المرة البنك المركزي والقطاع المالي، فيما أقرت دول الاتحاد الأوربي حظرًا تدريجيًا علي استيراد النفط الإيراني يكتمل في شهر يوليو المقبل ليصبح حظرًا تامًا»[1].

ثمار الخارج:

أثبتت إيران في حقبة ما بعد الثورة الإسلامية قدراتها العالية على مواجهة الأخطار والتصدي للأزمات الخارجية، وبمعنى آخر، فقد حفظ الطابع الأيديولوجي للدولة الإيرانية حضور طهران على الساحة الإقليمية، عبر خطابها السياسي والديني. ولئن حاولت إيران الشاه أداء دور حارس المصالح الغربية في منطقة الخليج والشرق الأوسط عمومًا، وتغاضى الغرب بالمقابل عن طموحات إيران الإقليمية في عهد الشاه، حتى استطال التأثير الإيراني في عموم المنطقة وقتذاك، فإن «جمهورية إيران الإسلامية» لم تتنازل عن أي طموح إقليمي للدولة الإيرانية الحديثة، بل يمكن القول ببعض الاطمئنان إن حضور إيران الإقليمي وقدراتها على المبادأة في ظل «ولاية الفقيه»

(١) بتصرف من: «محنة الاقتصاد الإيراني»، عماد غنيم، مجلة الأهرام الاقتصادي، فبراير ٢٠١٢م، و«المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية»، عبد الحافظ الصاوي، ضمن: «المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية»، مجموعة مؤلفين، ص٤١ - ٥١، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية ٢٠١٣م، دار عمار - الأردن.

يضاهي مثيله لدى الدولة الصفوية في عصر ازدهارها. وأدت الاستقلالية النسبية للقرار الإيراني عن مراكز التأثير الدولية دورها في هذا السياق على نحو غير مسبوق في تاريخ إيران الحديث، حتى غدت إيران تحت مظلة المرجعية السياسية للشيعة في العالم[1].

ولكن سقوط النظام العراقي السابق وطفور حوزة النجف بمرجعية علي السيستاني بوصفه طرفًا أساسيًا في عراق ما بعد صدام، من شأنه أن ينتج نتيجتين متضاربتين: فمن ناحية يهدد صعود حوزة النجف وضع إيران بوصفها مرجعية سياسية للشيعة في المديين المتوسط والبعيد، ولكن هذا الطفور يفتح الباب من ناحية أخرى أمام دور إقليمي إيراني غير مسبوق في العراق وما حوله. وبعطف هذه الحقيقة على مشكلات إيران الخارجية ومسائل ضبط علاقاتها الدولية وخصوصًا ملف العلاقات مع واشنطن، يمكن توقع تفاقم هذه المشكلات والمسائل في المرحلة القادمة[2].

ولا يخفى أن النظام الإيراني يشكل منذ انتصار الثورة إحدى قوى الممانعة الأساسية في المنطقة أمام التصورات المتعلقة منها بإعادة رسم الشرق الأوسط، بما يخدم المصالح الكونية للولايات المتحدة

(١) «حدائق الأحزان»، ص٣١٨.
(٢) السابق.

الأمريكية، وتفاقم المشكلات بدأ بالفعل مع تسخين الملف النووي الإيراني، إذ إن مجاورة واشنطن لطهران جغرافيًا ووجود القوات الأمريكية في كل المنطقة الجغرافية المحيطة بإيران وفي ظل عدم وجود تفاهمات إقليمية بين الطرفين الأمريكي والإيراني، سيدفع الأمور إلى التصعيد أكثر[1].

ولا يمكن بحال إغفال دور القدرات والطموحات العسكرية لإيران - وخاصة مشروعها النووي - في التوازنات الإقليمية والصراعات الدولية التي تجابهها، والتي ترسم سياسات المنطقة بخطوط متعرجة، وتمثل من حين لآخر تهديدات لموازين القوة العسكرية والسياسية للكيان الصهيوني وبالتالي المصالح الأمريكية بخاصة والغربية بعامة في المنطقة[2].

---

(١) السابق، ص٣١٩.

(٢) للمزيد انظر: «الصناعات العسكرية الإيرانية.. إلى أين؟»، د.محمد السعيد عبد المؤمن، دورية «مختارات إيرانية» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٣٥، أكتوبر ٢٠١١م.

الفصل الثالث:
التحليل والتقييم

الفصل الثالث

التحليل والتقييم

ذكرنا آنفًا أن التجربة الإيرانية ارتكزت في الأساس على قواعد المذهب الشيعي الإثنى عشري، ومعلوم هو المنطلق السياسي - عقيدة الإمامة - الذي تمايز به المذهب الشيعي عن الخط العام لجمهور مذاهب المسلمين، حيث مثلت قضية الإمامة الركن الأساسي والأول من ثوابت العقائد الشيعية، وكانت حوادث مقتل عثمان وعلي والحسين - رضي الله عنهم - هي الشرارة التي قامت على إثرها نبتة هذه العقيدة[1].

وإذا سلمنا بهذه المقدمة، فإننا من خلالها نحاول أن نثبت فرضية تتعلق ببنية التجربة الإسلامية الإيرانية المعاصرة، ألا وهي: أن الأساس السياسي الأيديولوجي «المقدس» الذي قام عليه المذهب وكذا التجربة، قد أكسب الثانية منعة وثباتًا - نسبيين - وركيزة قوية

---

(١) لتفاصيل هذه العقائد انظر: «مع الإثنى عشرية في الأصول والفروع»، الدكتور علي السالوس، و«الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الإثنى عشرية»، محب الدين الخطيب، و«أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية»، ناصر عبد الله القفاري، وكتب الشيعة المعتدلين أمثال حسين الموسوي صاحب كتاب «لله ثم للتاريخ»، وموسى الموسوي صاحب كتاب «الشيعة والتصحيح».

أطالت من عمر التجربة وزادت من تماسكها، ولكن كان ذلك على حساب نوعية التأثير الديني في وجدان وحياة الناس. ولذا بات من اللازم من الناحية المنهجية أن نقدم جملة المفاهيم والأفكار التي سنرتكز عليها لتحليل وتقييم تلك التجربة محاولين إثبات صحة هذه الفرضية.

١) الأيديولوجيا:

ابتدع هذا المصطلح الفرنسي دستو دي تراسي (١٧٤٥ - ١٨٣٦م)، وأطلقه على الفلسفة التي تطرح جانبًا النظر الميتافيزيقي، ويقتصر همها على دراسة المعاني بالمعنى العام لتبين خصائصها وقوانينها وعلاقتها بالإشارات المعبرة، محاولةً بنوع خاص استكشاف أصلها. وهي أيضًا نسق من الأفكار السياسية والخلقية والجمالية والدينية التي يتبناها ويدافع عنها شخص أو قوم ما[١]. ويعرف كارل مانهايم[٢] الأيديولوجيا - بمعناها الكلي - بأنها «سمات وتراكيب البناء الكلي لعقلية وفكر جماعة تاريخية كالطبقة والملة الدينية».

(١) «المعجم الفلسفي»، مراد وهبة، دار الثقافة الجديدة - القاهرة.
(٢) يقسم مانهايم المفهوم إلى معنيين: جزئي وكلي. انظر: «الأيديولوجيا واليوتيوبيا»، ص١٣٠، كارل مانهايم، ترجمة محمد عبد الرحمن الدريني، شركة المكتبات الكويتية.

بينما يعرفها أندرو هيود[1] بأنها «مجموعة متماسكة - بدرجة تزيد أو تنقص - من الأفكار التي تضع أساسًا للنشاط السياسي المنظم، سواء قصد به الحفاظ على نظام القوة القائم أو تعديله أو الإطاحة به، ولذلك تتمتع كل الأيديولوجيات بالملامح التالية:

أ) تقدم توصيفًا للنظام القائم، عادة ما يكون في شكل «رؤية كونية».

ب) تقدم نموذجًا للمستقبل المرجو، أي رؤية عن «المجتمع الصالح».

ج) تفسر كيف يجب ويمكن إحداث التغيير السياسي (أي الانطلاق من أ إلى ب).

٢) ولاية الفقيه:

تمثل هذه النظرية الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع إيران السياسي الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتي نظرية «ولاية الفقيه» في مقدمتها. وفضلًا عن ذلك تعد «ولاية الفقيه» من وجه آخر القطب الذي تدور عليه دوائر الصراع الأيديولوجي المحتدم في إيران بين الموالين

(١) «مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية»، ص٢١، أندرو هيود، ترجمة محمد الصفار، المركز القومي للترجمة - القاهرة.

والمعارضين لها، ومن وجه ثالث تعد «ولاية الفقيه» آخر الأشكال التي طورها الإسلام السياسي الشيعي الساعي للوصول إلى السلطة[1].

نظرية «ولاية الفقيه» إذن حمالة أوجه، وهي لذلك لا تعدم وجوهًا أخرى إضافية، من حيث كونها أيضًا استحضارًا لا يتوقف للمظلومية التاريخية التي مر بها الشيعة - حسب ما يعتقدون - على مدار التاريخ. كما أنها تجسد - حسب مؤيديها - الثأر التاريخي للشيعة أتباع نهج آل البيت من مضطهديهم ووصولهم لإقامة دولة الشيعة الإثنى عشرية لأول مرة في التاريخ[2].

وبذلك تصير النظرية التي طورها الخميني امتدادًا فكريًا وسياسيًا لعقيدة الإمامة، وتطبيقًا عمليًا للمسلك التأويلي - التأويل الباطني تحديدًا - الذي اتخذه فقهاء الشيعة مطية لتجاوز كل ما يطرأ على فقههم وفتاويهم من تعارضات.ومن ثم يصبح الفقيه المناب بأمر الله - حسب زعمهم - للقيام بأمر الدين ومصالحه، وتطبيق شرائع الإسلام وأحكامه، له الولاية المطلقة على المسلمين، كما أن له مقامات لا يبلغها ملك مقرب ولا نبي مرسل[3].

---

(١) «حدائق الأحزان»، ص٨٣.

(٢) السابق.

(٣) هكذا صارت آخر التحديثات الخمينية على النظرية، انظر «الحكومة الإسلامية»، ص٥٢، للخميني، بدون دار نشر.

وقد اعتملت الآلة الفقهية الشيعية التأويلية على جبر الغياب التام للنصوص الشرعية الصريحة التي تدلل على هذه النظرية[1].

ارتبط مبدأ ولاية الفقيه، على المستوى التطبيقي، بشخصية آية الله الخميني التي أهلته لتَبَوء مكانة الولي الفقيه الأول في إيران. فقد اشترط الخميني في مقومات الولي عددًا من الخصائص تتوافر فيه بالأساس، بحيث انطبقت شروط الولي الفقهية والسياسية عليه. وبناءً على ذلك، قام الخميني بإدراج مبدأ ولاية الفقيه في الدستور الإيراني عام ١٩٧٩م، مما أدى إلى دمج أكبر سلطة سياسية ودينية في يد فقيه شيعي أعلى، هو الخميني نفسه. وطبقًا لـ«ويلفريد بوختا»، أنشأ الخميني بموجب المادة ١٠٧ في دستور عام ١٩٧٩م مؤسسة تتجاوز سلطاتها بكثير، تلك التي كانت ممنوحة للشاه بموجب دستور ١٩٠٦م، وتؤسس المادة ١١٠ من الدستور صلاحيات الولي

(١) وقد جيشت المراكز البحثية والأقسام المتخصصة في الجامعات الإيرانية/ الشيعية لإنتاج دراسات وأبحاث ومشاريع بحثية بغية شرعنة ومنطقة ما آلت إليه نظرية ولاية الفقيه، وخاصة ما بلغته على يد الخميني. ويعد من أبرز المراكز التي عملت على ذلك «مركزالحضارة لتنمية الفكر الإسلامي» بيروت، والذي يقوم بعمل فكري وسياسي وفلسفي ضخم يحلل وينظر فيه لأدبيات الخميني وغيره من الرموز الإسلامية بعامة والشيعية بخاصة، حيث يعكف على سبيل المثال على مشروع أكاديمي ضخم أسماه «موسوعة الفكر السياسي عند الإمام الخميني»، يعمل فيه جملة من الباحثين والأكاديميين على دراسة أدبيات الخميني السياسية ببسطها وشرحها بالإضافة لتداولها في الحقول المعرفية المتقدمة ومجالات العلوم الإنسانية المختلفة.

الفقيه وحقوقه، وتفوضه في الاضطلاع بمسؤولية العمل كقائد عام للقوات المسلحة بأفرعها وإعلان الحرب أو السلم وتعبئة القوات المسلحة وتعيين وعزل الأفراد التاليين: ستة أعضاء من علماء الدين في مجلس صيانة الدستور، المكوّن من ١٢ عضوًا والمسؤول عن تحديد مدى توافق مواد الدستور والقوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ ورئيس السلطة القضائية؛ ورئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون؛ والقائد الأعلى لقوات الحرس الثوري الإسلامي؛ والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن. ويمارس المرشد الجديد عمله من خلال مكتب الإرشاد الأعلى، بمساعدة أربعة من علماء الدين، فضلًا عن شبكة من الممثلين في كل الوزارات والمؤسسات الحكومية الهامة ومعظم الهيئات الثورية والدينية[1].

وقد واجهت إيران الدولة وولاية الفقيه النظرية اختبارًا صعبًا بعد وفاة الخميني، فلم يعد الدمج بين السلطات السياسية والدينية واقعيًا، حيث انفرط عقد المقومات الدينية والسياسية المطلوب توافرها في الولي الفقيه. فمن جانب، أخفق علي خامنئي[2] المرشد الأعلى الجديد

(١) «مبدأ ولاية الفقيه بين مثالية النظرية وتحولات التطبيق»، ريهام خفاجي، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٢٩.

(٢) معلوم أن المرشد الحالي علي خامنئي قد تحصل على رتبة الاجتهاد بأطروحته التي ترجم فيها كتاب «في ظلال القرآن» لسيد قطب - رحمه الله - للغة الفارسية، وهو الأمر الذي عُدّ تساهلًا في الترقي لهذه الرتبة الشيعية.

في توكيد ذاته كسلطة دينية، مما أبقى له فقط السلطة السياسية العليا. ومن جانب آخر، ابتعد معظم آيات الله العظمى الذين يتفوقون على خامنئي في مؤهلات العلوم الدينية عن السياسة والحكم، إما قسرًا كما حال آية الله العظمي حسين منتظري، أو رفضًا لفكرة حكم رجال الدين للدولة[1].

وقد كان علي خامنئي «حجة الإسلام»، وهي درجة علمية أقل من آية الله، حتى وفاة الخميني عام ١٩٨٩م، إلا أنه كان الشخص المفضل لدى مجلس الخبراء المسؤول عن تعيين خليفة للخميني. ولم تفلح خطوة المجلس في ترقية خامنئي درجة في هرم العلم الديني، ورفع رتبته إلى «آية الله»، ومنحه سلطة الإفتاء، في منحه القبول لدى جماهير الشيعة. ويتشكك الكثيرون منهم في قدرته على الإفتاء. وبالتالي، تقوضت شرعية خامنئي إلى حد كبير، ومن ورائها أركان مبدأ ولاية الفقيه الأكثر قدرة سياسيًا وغزارة علميًا.وقد كان من المفترض أن يكون آية الله العظمى حسين علي منتظري خليفة الخميني، إلا أن الخلافات السياسية بينهما في أعقاب انتقاد الأول لعمليات الإعدام الجماعية عام ١٩٨٨م، والتي طالت المساجين السياسيين من مناهضي الثورة، أدت إلى استبعاد الخميني لمنتظري من خلافته وإرغامه على الاستقالة في

(١) السابق.

مارس ١٩٨٩م وخلق هذا الاستبعاد أزمة خلافة، حيث تنص المادة ١٠٩ من الدستور على ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجع تقليد قادر على الإفتاء، وباستبعاد منتظري لم يعد هناك خلفاء مناسبون من بين رجال الدين المنخرطين في السياسة. ولذلك أمر الخميني بإلغاء هذه المادة بصورة قانونية. ولم يعد الدستور المعدل عام ١٩٨٩م ينص على ضرورة كون الولي الفقيه مرجع تقليد[١].

واستنادًا إلى هذا التعديل الدستوري، انفصلت المرجعية عن القيادة بدل إلزام دمج الاثنين، كما أعطيت القيادة السياسية مزيدًا من السلطات التنفيذية والحكومية. وفي المقابل، تركت شؤون الحوزات العلمية لمراجع التقليد، مع احتفاظ المرشد الأعلى الجديد بموقعه ومرتبته الدينية، ويتناقض هذا الفصل بين القيادة الدينية في الجمهورية الإسلامية عن قيادة الجمهورية مع الأفكار المؤسسة لنظرية «ولاية الفقيه»، ويعتبر المراقبون أن هذا الفصل يبدو وكأنه انتقص من المكانة الروحية والدستورية لمرشد الجمهورية، بينما غلب السياسي على المذهبي في إيران عن طريق الاستقواء بالدولة في مواجهة المنافسين الدينيين. ولذلك، وعلى الرغم من السلطات الدستورية التي يتمتع بها مكتب المرشد الأعلى، إلا أن الضعف أصاب المؤسسة بعد وفاة

---

(١) السابق.

الخميني بصورة ملحوظة. ويعني هذا الفصل عمليًا انتهاء مبدأ «ولاية الفقيه»، حيث لعب مبدأ ولاية الفقيه دورًا في تثبيت الدولة الدينية في إيران، مقترنًا بشخصية الخميني، بينما ساهم في المرحلة التالية في تسويغ هذه الدولة والاحتفاظ بسلطاتها، ولكن بشروط السياسة الدنيوية، بالإضافة إلى صعوبات اختيار الولي الفقيه المناسب، يواجه مبدأ ولاية الفقيه تحديات فكرية وعملية جمة في داخل إيران وخارجها، وتتركز هذه التحديات في جانبين؛ الرفض الفكري لمبدأ ولاية الفقيه، كليًا أو جزئيًا، وتزايد الفعالية السياسية للجماهير الشيعية، وتبرز هذه التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على الصعيد الداخلي:

أولًا: ترفض عديد من الحركات السياسية والفكرية والدينية داخل إيران مبدأ ولاية الفقيه. ويمكن تقسيم هذه الحركات إلى نوعين:

» الحركات السياسية غير الدينية:

وتبرر هذه الحركات رفضها لمبدأ ولاية الفقيه بالصلاحيات الواسعة المعطاة للولي الفقيه، بينما تتقازم أمامه أدوار الجماهير والفئات الأخرى في المجتمع. وبالتالي، تثير هذه الرؤية ذكريات ممارسات الشاه الديكتاتورية. فعلى سبيل المثال، يعتبر مهدي بزرجان، مؤسس حركة

المعارضة الوحيدة المعترف بها في البلاد حركة حرية إيران أنه من منظور سياسي تشكل ولاية الفقيه استبدادًا وتعني النكوص إلى الدولة التي طالما أملنا أن نتغلب عليها بالثورة الإسلامية. ومن زاوية دينية هي شرك بالله وفرعونية.

» الحركات الدينية:

وتنقسم بدورها إلى ثلاث فئات؛ المعارضة المطلقة لحكم رجال الدين للدولة، ومعارضة الولاية المطلقة للفقيه، ومعارضة مؤسسة المرشد بحالتها الراهنة.

- المعارضة المطلقة: يعارض معظم آيات الله العظمى مبدأ ولاية الفقيه، في الغالب سرًّا، ومن أبرزهم حسن طبطبائي القمي في مشهد بإيران، والسيستاني في النجف، وميرزا حسن حائري إحقاقي في الكويت. ويدعو هؤلاء العلماء إلى انسحاب علماء الدين التام من العمل السياسي لأسباب مثل الرغبة في الحفاظ على سلامة الدين أو خشية ضياع سمعة العلماء بين الجماهير.
- معارضة الولاية المطلقة للفقيه: يطرح آية الله العظمى السيد محمد شيرازي ولاية مجلس شورى الفقهاء، حيث

يطالب بإنشاء مجلس فقهاء يتكون من أصحاب أعلى درجات العلم الديني، بحيث يمارس كل آية عظمى في المجلس المقترح دوره كمرجع تقليد في منطقته في المسائل الشرعية والاجتماعية والأخلاقية. ويتم حل القضايا الوطنية باقتراع الأغلبية في المجلس.

- معارضة مؤسسة المرشد بحالتها الراهنة: يقبل عدد من آيات الله بمبدأ ولاية الفقيه، إلا أنهم ينتقدون المرشد الحالي. ويطالبون بإدخال بعض الإصلاحات، سواء بإصلاح المؤسسة نفسها أو بإحلال شخص تراه أكثر أهلية محل صاحب المنصب الحالي. ومن أبرز شخصيات هذه المجموعة، مصطفى المحقق الداماد في طهران وأبو القاسم موسوي أردبيلي وأحمد أذري القمي في قم. ويميل معظم هؤلاء إلى تأييد آية الله العظمى حسين منتظري. وفي هذا الإطار، يتميز آية الله منتظري بكونه الأقرب إلى الثورة الإسلامية، والأغزر علمًا وحركية، مما أهله لتولي خلافة الخميني منذ عام ١٩٨٥م وحتى أجبر على الاستقالة في مارس ١٩٨٩م، ويؤيد منتظري مبدأ ولاية الفقيه، حتى باعتباره

الأنسب للمسلمين السنة، بشرط أن تنتخبه الأغلبية على أساس أنه المرشح الأجدر والأغزر علمًا في الدين والأكثر حنكة في السياسة. وقطعًا يجب أن ينتخب بوساطة الناس أو بوساطة الخبراء الذين يختارهم الناس. وتتضمن دعوة منتظري لانتخاب الولي إمكانية مساءلته من قبل الناس والدستور الإيراني[1].

ثانيًا: تزايد الفعالية السياسية للجماهير الشيعية: خلال السنوات التي أعقبت وفاة الخميني، حدث توسع ملموس في أدوار الجماهير الإيرانية، وازدادت فعاليتهم السياسية بصورة ملحوظة. ويعزى هذا التزايد في الفعالية السياسية إلى ظهور جيل جديد من الشباب الإيراني خفتت لديه شرعية الثورة، وفي المقابل لم تتمكن الحكومة الإسلامية من حفر شرعية الإنجاز في أذهانه. كما أن التحديات الفكرية والعملية التي تواجه المرشد الحالي، بل ومبدأ الولاية المطلقة للفقيه برمته باتت تلقي بظلالها على قوة المرشد السياسية، وتطرح تساؤلات حول جدوى استبعاد معظم فئات الشعب من المشاركة في صنع القرار[2].

---

(١) السابق.
(٢) السابق.

على الصعيد الخارجي: نموذج مبدأ ولاية الفقيه في لبنان:

يعد تطور الحركة الشيعية في لبنان مختلفًا عن النموذج الإيراني، حيث تقدم التعددية الدينية والمذهبية والسياسية في الواقع اللبناني إطارًا مختلفًا للحركة الشيعية في لبنان. وقد استمر الشيعة في لبنان في تلقي العلم في الحوزات العراقية والإيرانية، واستيراد التحولات الفكرية في الفقه الشيعي من علماء الحوزات. إلا أن شيعة لبنان استطاعوا أن يطوعوا الأفكار والرؤى الفقهية الشيعية حول القيادة والحركة السياسية، بما يتناسب مع واقعهم ومعطياته المختلفة. وبناءً على ذلك، ظهرت أبعاد وقراءات جديدة لمبدأ ولاية الفقيه كمفهوم محوري في الفكر الشيعي لدى شيعة لبنان. فقد ظهرت حركة موسى الصدر في أوائل الستينات، باعتبارها من أولى محاولات تسييس الشيعة بشكل طائفي، ولم يلق الصدر في العشر سنوات الأولى من وجوده في لبنان، ١٩٥٩ - ١٩٦٩م، حفاوة تذكر. ويعود ذلك بالأساس إلى غلبة التوجهات الحزبية والأيديولوجية على شباب لبنان. وتلخصت دعوة الصدر، التي اعتمدت على جاذبيته الشخصية والأجواء السياسية المشحونة قبيل الحرب الأهلية اللبنانية بالتخلي عن الحزبية التي أرهقت - حسب رأيه - الشيعة وفرقتهم شيعًا على أحزاب

الأيديولوجيا. ويشير حسين الأمين إلى أن الصدر كان يعرف ما يريده أبناء طائفته ألا وهو الحفاظ على الشرعية ضمن إطار الدولة وإعادة توازنها ضمن الوحدة الوطنية، ثم تأكيد الانتماء الوطني والعربي تعزيزًا وإسهامًا في الصراع العربي الإسرائيلي، ودعم الصدر دعوته بإنشاء مرجعية دينية لحركته «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، وعندما انفجرت الحرب الأهلية ١٩٧٥م أنشأ منظمة «أمل» كذراع سياسية له، وكميليشيا طائفية مسلحة، وما لبث حزب الله بزعامة الشيخ صبحي الطفيلي أن انشق عن المنظمة في منتصف الثمانينات.[١]

والخلاصة أن مبدأ ولاية الفقيه يضرب بجذوره التاريخية قبل الخميني. فقد اجتهد عدد من فقهاء الشيعة لإيجاد أدوار سياسية، بدرجات متفاوتة، للفقهاء الشيعة، فضلًا عن قيادتهم الروحية للجماهير. كما تواجدت في الستينات والسبعينات بيئة سياسية وفكرية مواتية لدى شيعة إيران في ظهور أطروحات تجسد محورية الزعيم الفرد في قيادة الأمة، سواء كان فقيهًا أو مفكرًا ملتزمًا. واستطاع الخميني بلورة هذه الاجتهادات الفقهية التاريخية، واستثمار البيئة المواتية، بفضل مكانته الفقهية عند الشيعة وشخصيته الكاريزمية، ليخرج بمبدأ الولاية المطلقة للفقيه. وارتكزت أطروحة الخميني على

---

(١) السابق.

الإطلاق في صلاحيات الولي الفقيه، مقابل تهميش الأدوار السياسية للجماهير والمثقفين، وغياب المحاسبة والشفافية في سلطات الولي وممارساته.إلا أن التحولات السياسية في المراحل اللاحقة، قبيل وفاة الخميني وبعدها، ساهمت في تقويض أركان مبدأ ولاية الفقيه. فقد أدت الاعتبارات السياسية المحضة إلى استبعاد آية الله منتظري، المرشح الأكثر ملائمة، من خلافة الخميني، ليحل محله علي خامنئي. ونتيجة لافتقاد المرشد الحالي للمقومات الفقهية الضرورية كمرجع تقليد أعلى، انفصلت القيادة السياسية عن القيادة الروحية. ويتناقض هذا الفصل بين القيادة الدينية في الجمهورية الإسلامية عن قيادة الجمهورية مع الأفكار المؤسسة لنظرية «ولاية الفقيه». ويعني هذا الفصل عمليًا انتهاء مبدأ «ولاية الفقيه»[1].

وبرغم البقاء النظري لمبدأ ولايـة الفقيه، إلا أن الممارسات السياسية والدينية لقيادات وجماهير الشيعة داخل إيران وخارجها خلقت تحديات فكرية وعملية له. فقد تنامت المعارضة لمبدأ الولاية المطلقة للفقيه على الجوانب السياسية والروحية، مستندة إلى افتقار المرشد الحالي للمقومات الفقهية الواجبة للولاية الروحية، مما استلزم تعدد مراجع التقليد. كما تنامت الفعالية السياسية للجماهير الإيرانية

(١) السابق.

وتعقدت التوازنات السياسية الداخلية لدى شيعة الخارج، في لبنان على سبيل المثال. وبالتالي، تبلورت اجتهادات مختلفة تجاه المواقف السياسية لجماهير الشيعة في داخل إيران وخارجها، تتناسب بالأساس مع المطالب السياسية والمصالح الوطنية، ولا تتبع بالضرورة إرشادات الولي الفقيه.ويتضح مما سبق، أن مبدأ ولاية الفقيه ارتبط إلى حدٍ كبير بشخصية آية الله الخميني، والذي رسم ملامح ومقومات الولي كأقرب ما يكون إليه شخصيًا. وأدى هذا إلى نجاح تطبيق مبدأ الولاية في أثناء حياة الخميني. إلا أن تغليب الاعتبارات السياسية على المقومات الدينية في اختيار خليفة الخميني، برغم افتراض تأسيس مبدأ الولاية على عكس ذلك، قوض أركان ولاية الفقيه. فعندما افتقر الولي الفقيه لمقومات الإرشاد الديني والقيادة الروحية ضعفت سلطاته السياسية، بل واضطر لعقد تحالفات سياسية مع المستفيدين من هيراركية الجمهورية الإيرانية بوضعها الراهن. أي أن مبدأ ولاية الفقيه بات يحتاج الكثير من المراجعات النظرية، في ضوء التطبيقات العملية والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه، وإلا اندثرت دولته[1].

٣) عقيدة الإمامة:

يعتقد الشيعة الاثنى عشرية أن الإمامة كالنبوة في كل شيء باستثناء

(١) السابق.

الوحي، وتتلخص معتقداتهم فيها في الآتي[1]:

- أن الإمامة أصل من أصول الدين.
- الإمام كالنبي في عصمته وصفاته وعلمه.
- لابد أن يكون في كل عصر إمام هادٍ يخلف النبي في وظائفه.
- الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم.
- أن النبي ﷺ نص على إمامة علي - رضي الله عنه - وعينه أميرًا للمؤمنين وأمينًا للوحي من بعده، كما نص على الأئمة الاثني عشر جميعًا بأسمائهم وهم:

الإمام الأول: علي بن أبي طالب (المرتضى).

الإمام الثاني: الحسن بن علي (الزكي).

الإمام الثالث: الحسين بن علي (سيد الشهداء).

الإمام الرابع: علي بن الحسين (زين العابدين).

الإمام الخامس: محمد بن علي (الباقر).

---

(١) للنظر في نقولات واستدلالات أئمتهم على هذه العقائد انظر: «أصل الشيعة وأصولها»، محمد الحسين آل كاشف الغطاء، و«عقائد الإمامية»، محمد رضا المظفر، و«كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد»، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي.

الإمام السادس: جعفر بن محمد (الصادق).

الإمام السابع: موسى بن جعفر (الكاظم).

الإمام الثامن: علي بن موسى (الرضا).

الإمام التاسع: محمد بن الرضا (الجواد).

الإمام العاشر: علي بن محمد (الهادي).

الإمام الحادي عشر: الحسن بن علي (العسكري).

الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن (المهدي المنتظر)، وهو الإمام الغائب عندهم والذي وُجد على إثر غيابه لزوم تعيين من ينوب عنه من الفقهاء.

ثمت مفارقة في صلب التجربة الإيرانية، فعلى الرغم من التأكيد الدائم من جانب رجال الثورة الإيرانية وصانعي القرار في إيران على الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسي، والتي كانت من الطبيعي أن تنسحب على شكل وممارسات مؤسسات الدولة، إلا أن اللامتوقع قد حصل لبعض المؤسسات، حيث اقتصر الطابع الإسلامي على أسمائها دون ممارساتها الداخلية، وتبرز مفارقة كتلك في قطاع البنوك على سبيل المثال والتي اتخذت أشكالًا إسلامية دون المضامين والممارسات المرجوة. وللطبيعة السياسية الواضحة للتجربة الإيرانية،

لم تكن هذه المفارقة حاجزًا جوهريًا أمام مسار التجربة وأهدافها، بل كان المستهدف بشكل أساسي هو الحفاظ على صلابة واستقرار النظام السياسي الجديد، ومثلت وفاة الخميني - المنظر الرئيس لقواعد التحاكم السياسي - تحديًا مهمًا في نهاية الثمانينات أمام التجربة الإيرانية، وبات غياب ملهم الثورة وزعيمها مشكل عقدي أمام ثابت «ولاية الفقيه»، وواجه النظام خطر الانقسام وعدم الاستقرار، بيد أن حجة الإسلام علي خامنئي استطاع تجاوز هذا الخطر عقب خلافته للخميني، حيث أبقى هذه الانقسامات التي ظهرت بالفعل ضمن حدودها الدنيا، وقد تجمعت حينها جملة من الأسباب التي ساعدت على ذلك منها[1]:

- مؤسسات الثورة التي أسسها الخميني وراح يثبتها في مفاصل الدولة، والتي ارتبطت بأيديولوجية الثورة بشكل أكبر نسبيًا من ارتباطها بالقيادة.
- التوازن الذي استطاع الخميني أن يحفظه بدقة بين القوى الإيرانية المختلفة ومن أهمها الفقراء والتجار ورجال الدين.
- عمل الخميني ونظامه على إيجاد كوادر فاعلة من الصفوف الثانية والثالثة بغية دفع عملية الإحلال والتجديد في

(١) بتصرف من «الخبرة الإيرانية»، ص٣٥٨.

مفاصل الدولة نحو البناء الأيديولوجي المرجو، وقد نجح بقدر كبير في تحقيق ذلك، خاصة في قطاعات الجيش والشرطة والجامعات والمدارس.

ولعله من الممكن أن نقارب التجربة عبر مستويين تحليليين، أحدهما كمي والآخر نوعي، حيث نرى في المستوى الكمي - مستصحبين دومًا البعد السياسي - للتجربة جملة من المؤشرات التي تستنطق التقييم من خلال هذا المستوى:

- القدرات العسكرية والتكنولوجية والصناعية الإيرانية بلغت درجات عالية من التطور والكفاءة، الأمر الذي خلق جاهزية للنظام الإيراني لمواجهة المحور الأمريكي - الأوربي الذي يسعى بضراوة لكسر شوكة المشروع الإيراني، ولا شك أن النظام الإيراني استطاع - حتى الآن - أن يضمن نفوذه في المنطقة العربية بشكل عام، وكذا مناطق التوتر بالداخل الإيراني بشكل خاص، معتمدًا على صلابة موقفه بشأن برنامجه النووي والذي ضمن له الحصول على قدر جيد من التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك المتماسك النسبي للاقتصاد الإيراني إذا ما قورن بحجم وصرامة العقوبات الغربية المفروضة عليها.

» ومن مظاهر تنامي القدرات العسكرية الهجومية لإيران[1]:

أ) تعزيز القدرات الهجومية الصاروخية: بذلت إيران جهودًا ضخمة وجبارة منذ الحرب العراقية - الإيرانية فيما يتعلق بتطوير قدراتها الصاروخيّة البالستية والتكنولوجيا المتعلقة بها، وذلك بدعم من دول مثل كوريا الشمالية والصين وروسيا، حتى باتت تمتلك اليوم القدرة على تطوير برنامجها الصاروخي الخاص بشكل مستقل وبما يتناسب مع طموحاتها التوسعيّة المعروفة وسلوكها للهيمنة على المنطقة.

ب) البرنامج النووي: لا شك أنّ حصول إيران على سلاح نووي سيعمل على الإطاحة بشكل كامل بالتوازن الإستراتيجي الإقليمي في الخليج الذي تعمل إيران على زعزعته بشكل دائم وحثيث منذ احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، ويمكن تحديد مخاطر وتداعيات تحول إيران إلى قوة نووية على دول الخليج العربية بما يلي:

(١) بتصرف من: «مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الإستراتيجي في الخليج»، علي حسين باكير، مقال منشور على موقع «مركز الخليج للأبحاث» بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

- تقويض معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، وتسريع التوجّه لدى العديد من دول المنطقة لامتلاك سلاح نووي خاص بها بما في ذلك دول الخليج العربية.
- رفع قدرة الابتزاز Blackmailing Ability التي تملكها إيران تجاه دول الخليج العربية.
- رفع قدرة طهران على القيام بعمليات تضليلية Covert Operations، مع إمكانية تمرير المكوّنات النووية إلى جهات طائفية معينة أو مجموعات سياسية تابعة لها أو خاضعة لنفوذها.

أ) برنامج الفضاء الإيراني: قامت إيران في الثاني من شهر مارس ٢٠٠٩ بوضع أول قمر صناعي لها في الفضاء متزامنًا مع الذكرى الثلاثين للثورة. وحمل الصاروخ الإيراني الصنع «سفير٢» القمر الصناعي الصغير والمصنّع محليًا «أوميد» إلى الفضاء ليضعه في مدار منخفض بحيث ينجز ١٥ دورة حول الأرض خلال ٢٤ ساعة وتجري مراقبته مرتين عبر المحطة الأرضية في كل دورة. وتكمن خطورة برنامج الفضاء الإيراني في:

طابعه العسكري: إذ تشير العديد من المعطيات إلى أن البرنامج يحمل طابعًا عسكريًا، فوزارة الدفاع الإيرانية تلعب دور الراعي والحاضن لبرنامج الفضاء الإيراني، إضافة إلى الحرس الثوري، وهذا يعني أن الجهات الداعمة والممولة والمتحكمة هي جهات عسكرية، وهو ما يلقي بشكوك كبيرة حول الطبيعة المدنية لبرنامج الفضاء.

ارتباطه بالبرنامج النووي: ذلك أنّ العمل عليه جاء بالتوازي مع التقدم الحاصل في البرنامج النووي للبلاد.

ب) تعزيز القدرات الاستخباراتية والحرب غير التقليدية: أصبحت إيران تملك جيشًا خارج حدودها في الدول العربية قادرًا على الدفاع عنها وخوض حروب بالوكالة Proxy Wars لصالحها حين يقتضي الأمر ذلك. ويتولى الحرس الثوري وأفرعه كقوات القدس إضافة إلى المؤسسات التابعة له والخاضعة مباشرة للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي الإشراف على تنفيذ السياسة الخاصة بهذا المنحى، وتشكّل الأقليات الطائفية في الوطن العربي عمادها، إضافة إلى الحركات الموالية لإيران أو المنسجمة مع توجهاتها. وتؤكد التجربة التطبيقية لهذه السياسة في ٣ دول عربية على الأقل هي لبنان والعراق واليمن مدى خطورة هذا التوجه ومدى

قدرته التدميرية على بنية الدول وعلى زعزعة استقرارها السياسي وأمنها الداخلي وتوازنها الاجتماعي خاصة مع تبني إيران لهذه الأقليات وتدريبها وتمويلها وتسليحها وتنصيب نفسها وصيًا عليها أو متحدثة باسمها، وليست دول الخليج العربي بمنأى عن الخضوع لهذا التوجه.

- خريطة التأثير والنفوذ الإقليمي التي تطالها يد المشروع الإيراني تمثل درجة متوسطة على المستوى الكمي للتجربة، بيد أن هذا التأثير والنفوذ يترتب في ثلاثة مستويات أساسية:

أ) المستوى المرتفع: حيث يتمثل في محور سوريا - العراق - لبنان، مدعومًا بكلٍ من روسيا[1] والصين، وقد بات هذا المستوى مهددًا بالانهيار بعد الثورة السورية وبوادر الانتفاضة العراقية، فالحليف السوري/ العلوي مثَّل عمقًا إستراتيجيًا أساسيًا للمشروع الثوري الإيراني، بل كان ضمن مرتكزات الأمن القومي الإيراني[2]. بينما تمثل السلطة

(١) لتفاصيل العلاقات الإيرانية الروسية انظر: «العلاقات الروسية الإيرانية إلى أين؟»، سيرجي شاشكوف، سلسلة دراسات إستراتيجية ١٥٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

(٢) ولا أدَّل على ذلك من الاستماتة التي تبديها إيران وروسيا والصين لإنقاذ النظام السوري الحالي من السقوط، للمزيد عن تاريخ العلاقة بين النظامين الإيراني والسوري انظر: «سوريا وإيران.. تنافس وتعاون»، أحمد خالدي وحسين ج. آغا، ترجمة عدنان حسين، دار الكنوز الأدبية - بيروت.

الحاكمة في العراق عمقًا إستراتيجيًا مستحدثًا للمشروع التوسعي الإيراني، حيث يهمين الشيعة على جل المناصب الفاعلة في الحكومة والجيش والشرطة العراقية[1]. أما لبنان فيعتبر «حزب الله» هو الممثل والوليد الشرعي والرسمي للمشروع الإيراني في المنطقة، حيث يصرح في أدبياته على مرجعيته الشيعية واعتبار قائده الروحي هو «الولي الفقيه»[2].

ب) المستوى المتوسط: ويتمثل هذا المستوى في أنوية المشاريع الإيرانية الموجودة تحديدًا في الجزيرة العربية، حيث تمتد أذرع ظاهرة «حزب الله» في اليمن والبحرين بشكل قوي ومؤثر، بينما تتخذ القوى الشيعية حراك جماعات الضغط لتوسيع نطاق تأثيرها في السعودية والكويت والأردن[3].

---

(١) لا يمكن الجزم بالولاء الكامل من قبل النظام العراقي تجاه المشروع الإيراني، حيث تتفرع الاتجاهات الشيعية في العراق إلى اتجاهين بارزين: الاتجاه الصدري، وتيار آل الحكيم، وبينهما مشتركات ومختلفات سياسية. انظر: «معركة كسر العظم الشيعية - الشيعية بين الصدر والحكيم»، جريدة المحرر ١/ ١٢/ ٢٠٠٧.

(٢) انظر ذلك على «موقع المقاومة الإسلامية في لبنان»: http://www.moqawama.org، وانظر: «حقيقة المقاومة.. قراءة في أوراق الحركة السياسية الشيعية في لبنان»، عبد المنعم شفيق، بدون دار نشر.

(٣) للمزيد انظر: «الهلال الشيعي بين الخرافة والحقيقة»، موشيه ماعوز، ضمن سلسلة ترجمات الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية بالقاهرة، و«خميني العرب حسن نصر الله»، الدكتور سيد حسين العفاني، دار العفاني.

ج) المستوى المنخفض: وهو متمثل في المشاريع التبشيرية للمذهب الشيعي، حيث تبذل إيران مجهودات مضنية لنشر الفكر الشيعي في مصر وتركيا والسودان، كما أنها اخترقت الغابة الأفريقية، وراحت تقوم على مشروعات تنموية ودعوية وتعليمية وخيرية (دبلوماسية القوة الناعمة) في عدد من دول أفريقيا[١].

وقام النظام الإيراني بالاستعانة على أداء هذه المهمة بتأسيس ونشر جملة من المؤسسات الخدمية والثقافية نذكر منها على سبيل المثال[٢]:

- المستشاريات الثقافية الإيرانية: تقوم على نشر وتدريس الثقافة الفارسية وكسب المتعاطفين ونقلهم لإيران لإكمال التعليم باللغة الفارسية وتغذيتهم بمزيد من الثقافة

(١) للمزيد انظر: «التشيع في أفريقيا - تقرير ميداني»، مركز نماء للبحوث والدراسات، و«المد الشيعي في إفريقيا هل تحول إلى ظاهرة؟»، على موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث، و«إيران المتجهة إلى إفريقيا تبشيرًا واستثمارًا»، أمير سعيد، على موقع مجلة البيان، و«السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا»، شريف مبروك، سلسلة دراسات إستراتيجية ١٦٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

(٢) «مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية»، صباح الأحوازي، ضمن: «المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية»، مجموعة مؤلفين، ص١٦ - ١٨، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية ٢٠١٣م، دار عمار - الأردن.

والأفكار ومن ثم تجنيدهم عبر تقديم المغريات المادية والمعنوية.

- المجمع العالمي لأهل البيت: تنظيم سياسي بواجهة دينية يرأسه حاليًا الشيخ محمد حسن أختري السفير الإيراني الأسبق في سوريا، ويعمل هذا المجمع سنويًا على عقد مؤتمرات لوضع الخطط للشيعة في العالم ومراجعة ما تم إنجازه من الخطط في الأعوام السابقة.
- مجمع التقريب بين المذاهب: يرأسه الشيخ محسن الأراكي، وهو رئيس المحاكم الثورية السابق في الأحواز وعضو في حزب الدعوة العراقي. ويقوم المجمع المذكور على عمل دعائي لذر الرماد في العيون بهدف إبعاد تهمة الطائفية عن النظام الإيراني، ودعم مشروع نشر التشيع في الدول العربية وكسب أصحاب الحركات الصوفية وبعض مشايخ وجماعات إسلامية سياسية معروفة تحت عنوان الوحدة الإسلامية. أسس المجمع عام ١٩٩٠م بأمر من علي خامنئي.
- منظمة التبليغ الإسلامي: تقوم بالإشراف على الحسينيات والمراكز الدينية الشيعية في الخارج وتقديم الدعم والرعاية

لها، ومد هذه المراكز بمبلغين (قراء المراثي) يتم إرسالهم من إيران بعد أن يجري إعدادهم إعدادًا جيدًا للمهام المنوطة بهم. بالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بطبع الكتب الدينية والثقافية وتوزيعها بالمجان وتعقد المؤتمرات لنشر ثقافة التشيع وتمجيد النظام الإيراني ورموزه.

- المدارس الإيرانية في الخارج: تعمل على نشر الثقافة الإيرانية من خلال فتح باب القبول لغير الإيرانيين مجانًا، وكسب الطلبة الإيرانيين المقيمين في الخارج وتجنيدهم لصالح النظام ضد المعارضة، والقيام ببناء علاقات مع غير الإيرانيين وكسبهم لصالح إيران.
- الحوزات الدينية في الخارج: تقوم على نشر تعاليم وفقه العقيدة الشيعية وقبول الطلبة من غير الشيعة وإعطائهم المنح الدراسية في قم بعد إكمالهم مرحلة ما يعرف بالمقدمات في بلدانهم.
- ممثليات مرشد الثورة في الخارج: تقوم على تقديم الدعم المالي لطلاب الحوزات الدينية والإشراف على أداء عمل المؤسسات الإيرانية في الخارج وترويج مرجعية مرشد الثورة علي خامنئي.

وإلى جانب هذه المراكز والمؤسسات هناك دوائر أخرى تعمل في إطار تحقيق المخطط الإيراني وهذه الدوائر بعضها ثقافي وآخر سياسي والبعض الآخر خدمي، وهي:

- مؤسسة جهاد البناء: ولها أفرع في السودان وسورية ولبنان، وتقوم بمد خطوط الكهرباء ومد أنابيب المياه وحفر الآبار وبناء المساكن والمدارس والطرق.
- لجنة الإمام الخميني الإغاثية: وهي مؤسسة خدمية تقدم المعونات المالية والخدمات الصحية والاجتماعية وتعد من المؤسسات الثورية. لها فروع في العراق، سوريا والسودان ولبنان.
- مركز حوار الحضارات: تابع لمؤسسة رئاسة الجمهورية ويقوم على الترويج للثقافة والحضارة الوطنية الإيرانية وتلميع صورة النظام الإيراني تحت لافتة الحوار بهدف كسب المؤيدين لإيران من خلال بناء العلاقات مع المثقفين والمفكرين العلمانيين والليبراليين العرب ودعم المؤتمرات والتجمعات القومية والوطنية العربية
- مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية: يرأس هذا المؤتمر الشيخ «علي أكبر محتشمي بور» السفير الإيراني الأسبق في سوريا

والمؤسس الأول لحزب الله في لبنان. ويعقد المؤتمر في طهران مرة كل عام ويجري فيه دعوة قيادات من فصائل الحركة الفلسطينية وبعض قيادات التنظيمات الإسلامية والقومية العربية ممن لها علاقات متينة بإيران. أما السواد الأعظم من المدعوين لهذا المؤتمر فهم كتاب وصحفيون ونخب ثقافية من عدة دول عربية وإسلامية وأغلبهم عاطل عن العمل ويتم إغراؤهم بالهدايا وبعض الهبات المالية ومساعدتهم على تحقيق رغباتهم في بلدانهم ومع الأيام يصبحون مرتبطين بالمشروع الإيراني من حيث لا يعلمون أو يعلمون بعد أن أسرتهم الإغراءات.

وتعمل جميع هذه المؤسسات في كل بلد توجد فيه تحت إشراف لجنة مشتركة مكونة من السفير، ومدير مكتب المخابرات، ومدير ممثل المرشد الأعلى وممثل من فيلق القدس، ويرأس هذه اللجنة السفير. إن بعض هذه الدوائر والمؤسسات تعمل في أغلب الدول العربية بحرية تامة وفي أحيان كثيرة تلاقي تعاونًا ودعمًا من جهات رسمية في بعض هذه الدول لتسهيل مهامها. لقد استطاعت إيران - في ظل غياب مشروع عربي موحد لمواجهتها - تحقيق الكثير من حلقات مشروعها، حيث تمكنت من بناء الخلايا والشبكات التجسسية

والجماعات المسلحة والتنظيمات السياسية المعارضة في كثير من دول الخليج العربي إن لم يكن في أغلبها. كما استطاعت نشر برامجها الثقافية في وسط شرائح واسعة من مجتمعاتنا العربية بكل سهولة[1].

- قضية تصدير الثورة الإسلامية التي تم الخلط فيها بين الجانب الثقافي والجانب العسكري والأمني، مما أثار حولها التوجسات العسكرية والأمنية، وكانت سببًا مباشرًا في قيام الحرب العراقية - الإيرانية، وتوتر العلاقات العربية - الإيرانية، وباتت العلاقات الإيرانية بجل دول الجزيرة العربية وخاصة السعودية في غاية التوتر والخصومة السياسية والعقائدية، الأمر الذي يضفي على المشروع الإيراني صبغة انتهازية، فتحاول أن تخترق ثغرات خصومها لبسط مشروعها وتسويقه.
- يحاول المشروع الإيراني تجاوز العقبة الثقافية التي تواجه أي مشروع إسلامي معاصر، حيث تمثل الأدوات العولمية منطلقًا له لإثبات تجاوبه مع مستجدات العصر، ومن ذلك الحضور الفني للسينما الإيرانية في المحافل الفنية العالمية، حيث استطاعت السينما الإيرانية خلال العقود الأخيرة

(١) السابق، ص١٨.

فرض نفسها علي الساحة العالمية، حتي احتلت المركز الثاني عشر عالميًا، وحازت «أوسكار» (أرفع جائزة سينمائية علي مستوي العالم). وجاءت السينما الإيرانية لتغير الصورة التقليدية المأخوذة عن إيران في الغرب كدولة إسلامية شيعية متشددة، وقدمت من خلالها للعالم أن لديها من الفكر والانفتاح ما يؤهلها لمسايرة السينما العالمية.

وعلى صعيد المستوى النوعي، نلمح جملة من المؤشرات:

- الخلافات السياسية القائمة بين الحوزتين العلميتين في قم والنجف تمثل شكلًا من أشكال الصراع السياسي بين القطبين.

- سيطرة إيران على زعامة المذهب الإثنى عشري، وغلبة النزوع للإرث الفارسي، الأمر الذي يمثل عائقًا صلبًا أمام مشاريع التوسع ومحاولات تصدير الثورة والفكرة الإيرانية، فحكومة إيران تتعمد عدم نشر إحصائية رسمية بالتوزع العرقي، بسبب سياستها القائمة على تفضيل العرق الفارسي (٦٣٪ من مجموع السكان)، والحقيقة أنها تنتهج سياسيات إقصائية لباقي الفصائل المكونة من[1]:

(١) (CIA World Factbook) على موقع وكالة الاستخبارات الأميركية.

الأتراك (الأذر والتركمان) ٢٠٪، العرب ٨٪، الأكراد ٦٪، البلوش ٢٪، جماعات أخرى ٢٪.

كما أن طهران أحد أندر العواصم العالمية التي تخلو من مسجد للسنة، وتتضارب المعلومات بشأن الحجم الحقيقي للسنة في إيران، فالإحصاءات شبه الرسمية لحكومة إيران تقول إنهم يشكلون ١٠٪ من السكان، إلا أن بعض مصادر السنة تؤكد أنهم يشكلون ٣٠٪، وهو يوافق - كما يقولون - الإحصائية القديمة التي أجريت أثناء حكم الشاه، كما أن مصادر مستقلة تقول إن السنة يشكلون من ١٥ إلى ٢٠٪ من سكان إيران[1].

- يتخذ المشروع الإيراني مدخلًا «سوسيو - ثقافي» لبسط السيطرة على عقول الأتباع والمبشرين، حيث إنه يعمد على تصوير «الولي الفقيه» في مخايلهم بصورة الزعيم المقدس والخارق للعادة، حيث تنتشر صور الخميني وخامنئي في أماكن كثيرة من إيران، وفي العروض العسكرية وفي الاحتفاليات والمناسبات، تمامًا كما الحال في المشروع الناصري الذي استخدم هذا المدخل بصور جمال عبد الناصر وتصويره كزعيم ملهم ومنقذ للعروبة والعرب.

(١) الموسوعة الحرة «ويكيبيديا».

- الفساد الذي يطال قطاعات من الرموز الدينية المتفعة من «الخمس»[1]، حيث تنخلع الصورة الكهنوتية وتهتز القدسية التي يتلبس بها رجل الدين من العقل الشيعي.

وبقراءة المستويين التحليليين الكمي والنوعي، يظهر لنا صحة الفرضية التي طرحناها في بداية الفصل، فالبعد السياسي للمشروع غلَّب جانب التوسع والدعوة للفكر الشيعي على نوعية الأتباع والمؤيدين، وهو نوع من «الفصام» الذي يشق شخصية الإنسان بين ظاهر وباطن متناقضين، وغدت الممارسات الإسلامية صورًا تؤدى اضطرارًا من قبل قطاعات واسعة من الناس هروبًا من رقابة رجالات تطبيق الشريعة، فضلًا عن صورة أحكام الشريعة في الفكر الشيعي، والتي اتسمت بمرونة لا متناهية نتيجة الصلاحيات التأويلية الباطنية التي تتاح لرجال الدين[2].

كما أن الناظر في الممارسات الدينية الموسمية، وموقعها في خريطة الفرق الإسلامية، يراها تتماهى وتتطابق بل وتفوق في كثير من الأحيان

---

(١) وهو أمر ملحق بأبواب الجهاد في كتب الفقه عند جمهور المسلمين، بينما يخصه الشيعة بأبواب خاصة وفقه خاص مثّل صورة مغالية من صور التأويل الفقهي الشيعي، للتفاصيل انظر: «مع الإثنى عشرية في الأصول والفروع»، ص١٠٢٥، الدكتور علي السالوس، مكتبة دار القرآن - مصر، ودار الفضيلة - الرياض، ودار الثقافة - قطر.

(٢) انظر: «الإمامة وأثرها في التأويل عند الشيعة الإثنى عشرية»، د. أحمد قوشتي، مجلة التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة، العدد الثالث ٢٠١١م.

ممارسات غلاة الصوفية، فالحسينيات واللطميات والزيارات المقدسة تحوى جملة من الطقوس العنيفة والقربات المبتدعة، ما يشكل مانعًا من قبول نموذج إسلامي مرتكز على مثل هذه الممارسات، وكيف يمكن لمشروع يراد له أن يكون حضاريًا ومنافسًا للنماذج الغربية المعاصرة في الحكم والعلم والتقدم، وهو يحمل في مسالكه التعبدية بدعًا وخرافات لم يستطع رموزه أن يحرروا أدلتهم ويحققوا مناهجهم الاستدلالية إلا من حصرية تفسير النصوص الدينية لرجال الدين.

ويبدو أن المطرد في فلسفة التوسع والدعوة للمذهب والمشروع الإيراني الشيعي، هو استخدام الأبواب الخلفية والمسالك الخفية، فدول الجوار وخاصة دول الخليج العربي، تعاني من التدخل الإيراني المؤثر سلبًا في الشؤون الداخلية، وذلك من خلال العائلات والطوائف الشيعية، حيث مثلت احتجاجات مدينة «القطيف» ومثيلاتها في البحرين[1] امتدادًا للمحاولات الإيرانية المستمرة لمد نفوذها إلى الجزيرة العربية، ولا شك أن هذه الطريقة في نشر النموذج الإيراني تمثّل مصدر استعداء ومخاصمة لجاراتها في المنطقة.

وقد نرى مستساغًا لهذا المسلك الإيراني، حيث تمثل الأطماع السياسية لأي دولة أو طائفة عرقية - وهو الأمر المتمثل بوضوح

---

(١) «الدور الإيراني في أزمة البحرين»، ناصر فضالة، ضمن «المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ص٩١.

في البعد الفارسي والشيعي العميق في الشخصية الإيرانية - مسوغًا سياسيًا - طبقًا للوازم الفلسفات السياسية المعاصرة - لممارسات براجماتية دافعة لتحقيق أية أهداف مصلحية طالما تملكت الدولة أو الطائفة أو الجماعة مقومات وأدوات القوة السياسية والمادية لبلوغ تلك الأهداف. وللإنصاف فقد تمكن النموذج الإيراني من بلوغ درجة سباقة ضمن النماذج الإسلامية المعاصرة من حيث التقدم العسكري والمخابراتي، بل والقدرة على المناورة السياسية والدبلوماسية، بالإضافة إلى المكابرة الاقتصادية أمام العقوبات الدولية.

فقد استطاعت إيران الاستفادة من حرب بوش - المزعومة - على الإرهاب حتى صارت أبرز الرابحين منها، ولعبت عوامل ذاتية أخرى في بلورة دور وحضور إقليمي واضح لطهران، منها تماسك النظام السياسي نسبيًا، وتميز الخطاب الديني الشعبوي في المنطقة، حيث يلعب هذا الخطاب على قضايا دينية عاطفية تستميل الكثيرين، بالإضافة إلى عامل امتلاك طهران لعقل إستراتيجي يستوعب المتغيرات والتناقضات الإقليمية ويوظفها لمصلحته عبر انتزاع مساحات للتأثير وهوامش للمناورة[1].

---

(١) بتصرف شديد من: «النموذج الإيراني بين الدور الإقليمي والخطاب الديني»، د. مصطفى اللباد، ضمن «مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية ج٢، تحرير: د. هبة رؤوف عزت، ص٦٦، مركز الحضارة للدراسات السياسية - القاهرة بالاشتراك مع منتدى النهضة والتواصل الحضاري - الخرطوم.

بينما نرى على صعيد المضامين الإسلامية المفترض توافرها في المجتمع، والتي من المفترض أن تكون داعية لتقبل الآخرين وجذبهم نحو هذا النسق الإسلامي، قد تنعكس صورة سلبية للنظام الاجتماعي الإيراني حيث التباين الذي ذكرناه سابقًا في حقيقة الالتزام بالقيم والأحكام الإسلامية في المجتمع الإيراني.

يضاف إلى ما سبق؛ المواقف شديدة العداء للدول الإسلامية السنية - إلا في ما وافق مصالحها -، حيث يتبين من خلال متابعة السياسة الخارجية الإيرانية انبنائها على المصلحية الشديدة للمشروع التوسعي الإيراني. يظهر ذلك جليًا في الموقف الإيراني - كدولة - وحزب الله - كذراع شيعية للمشروع الإيراني - من الثورة السورية، فبعد أن كان البعض يتغنى بموقف وانتصارات «حزب الله» اللبناني في مواجهاته مع الكيان الصهيوني، توجهت تلك البنادق «المجاهدة» صوب إخوانهم السنة في سورية، وهو الأمر الذي يمثل عقبة عملية مشاهدة لنمذجة المشروع الإيراني كنموذج مثالي إسلامي معاصر، إذ إن موقف طهران وحلفائها الشيعة في المنطقة من الثورة السورية؛ هو أبلغ مثال على درجة المصلحية السياسية القصوى - والتي تضمر مضمونًا عقائديًا صارمًا - الحاكمة لصنع القرار في إيران.

الخلاصة

الخلاصة

من الناحية الشرعية:

قد تختزل التقييمات الشرعية لمضامين النموذج الإيراني لكونه منبنيًا على قواعد المذهب الشيعي الإثنى عشري؛ حيث تكتسي سجالات التقييم بين المذهب السني والشيعي والعكس، على المستوى المعرفي الفقهي والعقدي، بدرجة عالية من التشنجات والاضطرابات، تتحكم في نسبة كبيرة منها أسباب سياسية تتعلق بمصالح بعض الأنظمة بتأجيج هذه الثنائية.

فبعيدًا عن النظر المعياري من المنظور السني؛ فإن النموذج الإيراني الحالي يمثل قدرًا كبيرًا - من الناحية الشكلية - لشكل الدولة الإسلامية المتماهية مع متطلبات الدولة القُطرية الحديثة، حيث تتحكم النخب الدينية في مقاليد الحكم ومفاصل الدولة بشكل كبير، كما أن هذه النخب الدينية تتمتع بقدر لا بأس به من القدرات السياسية والاجتماعية التي أبقتها في سدة الحكم حتى يومنا هذا. بل إن صمود النموذج أمام العقوبات الدولية، وكفاحه في خلق مساحات من التحالفات الدولية المساندة له (روسيا والصين)؛ أسهمت أيضًا في قدر من المنعة السياسية أمام الولايات المتحدة وحلفائها.

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أن مساحة حضور التأويل الشرعي في الممارسة السياسية لإدارة الدولة، والمشروعية السوسيوسياسية للتحكم في المجتمع؛ أسهمتا في ضبط التقلبات السياسية والاجتماعية التي تواجه النظام في طهران.

في المضمون الشرعي (الفقهي والأصولي)، يبدو أن الدستور والقوانين الحاكمة في إيران ملتزمة بمنظومة الفقه الشيعي، بما في ذلك سلطات التأويل الواسعة التي تملكها النخب الدينية، وهو على مستوى التجريد الشرعي المطلق مما قد يمثل ميزة إيجابية من ناحية حضور النص الشرعي «الشيعي» في بنية النموذج الإسلامي الإيراني. إلا أنه على مستوى الممارسة الاجتماعية والاقتصادية؛ فالأمر ليس على ذات الدرجة المتوقعة، حيث تشير تقارير لـ«منظمة الصحة العالمية» إلى نسب مرتفعة «نسبيًا» لتعاطي الخمور والمخدرات في إيران[1]، والتي تواجه بعقوبات صارمة تبعًا للقوانين الإسلامية هناك، كما أن الاعتماد الفقهي - العقدي على صحة/ جواز زواج المتعة، وما طرأ عليه من التحديثات التأويلية التي جعلته متماهيًا بشكل شبه كامل مع

(١) نسخة تقرير الكحوليات على الرابط:
http: //www.who.int/substance_abuse/publications/global_alcohol_report/profiles/irn.pdf?ua=1
وانظر خبر: «ازدياد تعاطي الطلبة في إيران للمخدرات بنسبة ٥٠٪»، على موقع «العربية» الإخباري.

الدعارة/ الزنا، وذلك مما أثار إشكاليات مجتمعية صارفة عن مضمون الأسلمة الاجتماعية المدّعاة في النموذج الإيراني.

ولا يمكن بحال صرف النظر عن شكل الالتزام الظاهر في المجتمع الإيراني ببعض مظاهر التزيي الإسلامي، حيث تلزم جل النساء والفتيات باللباس المحتشم، كما تسعى المؤسسات الرقابية والتشريعية للفصل القانوني بين الرجال والنساء في قدر كبير من المؤسسات التعليمية والخدمية، بالإضافة إلى تمثلات التعبئة العقائدية الشيعية في الشوارع والطرقات، حيث صور رموز الثورة الإسلامية الإيرانية ومرشديها، ومستوى خطابات التعبئة الشعبية العدائية لأمريكا وإسرائيل والغرب بشكل عام، حيث تمثل هذه الأمور دلالات مهمة لمستوى النموذج الإسلامي شكلًا ومضمونًا.

من الناحية السياسية والعسكرية:

لكننا لا يمكن أن نحيد عن الموضوعية والإنصاف حال تقييم المستوى السياسي والعسكري للنموذج الإسلامي الإيراني، فبالإضافة للصمود والتماسك الاقتصادي والاجتماعي النسبيين في مواجهة الضغوط الغربية على طهران، ناهيك عن دور الأذرع العسكرية والتنظيمية في لبنان (حزب الله) وفي دول الخليج، والتي تلعب دورًا سياسيًا بارزًا في عملية الابتزاز السياسي في الشرق الأوسط، وكذلك

قدر المصلحية العمياء التي تسعى لحصدها طهران من الصراع الدموي في سوريا، حيث تمثل هذه القضية تحديدًا عامل تحول في السياسة الأمريكية تجاه إيران، خاصة مع اتفاق جنيف الأخير، الأمر الذي يعني ضغطًا مقابل الضغط الأمريكي عليها مستخدمة ورقتي الملف السوري والملف النووي لتراهن بهما على البقاء. ومعلوم قدر القلق الذي تلاعب به إيران الكيان الصهيوني من خلال «حزب الله»، بالإضافة للتدخل السلبي في استقرار دول الخليج، وهذه الأوراق السياسية هي من حيث التقييم السياسي المجرد توظيف ناجح لقواعد المراوغة السياسية في العلاقات الدولية الإقليمية والعالمية. كما أن المخطط التبشيري - ذي البعد السياسي والمذهبي - والذي تمارسه المنظمات والمؤسسات الشيعية المختلفة في قلب أفريقيا ودول الاتحاد السوفيتي المنفصلة، يمثل ذات الأثر الضاغط على منطقة الشرق الأوسط - الدول السنية بالتحديد - والولايات المتحدة وحلفائها بالتبعية، وهو أيضًا مما يزيد من رصيد النموذج من حيث الخبرة التصارعية مع الغرب، الأمر الذي يتطلب وضع هذه التجربة موضع النظر الدقيق والتحليل المتمايز التخصصات.

وكما ذكرنا من قبل؛ فإن الإمكانيات العسكرية التي تملكها وتسعى لتطويرها المؤسسات الأمنية والعسكرية الإيرانية هي من صلب مراد الدين في الإعداد والتقوي لحفظ الدين والدنيا، فهو مطلب إسلامي

أصيل، إلا أن الأبعاد المذهبية في النموذج الإيراني الشيعي ضيعت قدرًا مهمًا من هذا المطلب، والذي حققت منه إيران درجة متقدمة إلى حد كبير، حيث يصل أثر عمق هذا التقدم إلى أيدي المقاومة الفلسطينية، وهو ما لا يمكن إغفاله كمعيار مهم في النظر لأثر التقدم العسكري والتقني الذي وصلت له إيران.

وعليه؛ فإن مجمل تقييم التجربة الإيرانية المعاصرة يدور حول جودتها وفائدتها من حيث ديناميات إدارة النظام السياسي الداخلي والخارجي، ومن حيث القدرة على تحقيق توازنات اجتماعية تضبط المزاج السوسيوسياسي داخل المجتمع الإيراني. كما أن إيران في الحقبة الخمينية وما تلاها؛ باتت تستخدم أدوات عولمية تكتيكية تصل من خلالها إلى مناطق تأثير جيوسياسي قائم على رافعة عقائدية، حيث بلغ التأثير الدعوي الشيعي للعمق الأفريقي، والمحيط الآسيوي، بل وإلى بعض المراكز الدعوية في أوربا وأمريكا، وهي أمور ينبغي اعتبارها عند النظر في التجربة. بالإضافة إلى تأثيرات عامل الكاريزماتية التعبوية التي يستصحبها رموز ونخب القيادات الدين - سياسية، حيث المضمون السياسي الثوري العقائدي العالي في الخطاب الديني الشيعي، وهو ما يبقي على درجة من الجاذبية والارتباط بالرمز المعمم/ الخادم للنظام السياسي.

المراجع والفهارس

مسرد المراجع

١) «الإسلاميون»، بشير موسى نافع، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم - بيروت.

٢) «الإمامة وأثرها في التأويل عند الشيعة الإثنى عشرية»، د.أحمد قوشتي، مجلة التأصيل للدراسات الفكرية المعاصرة، العدد الثالث ٢٠١١م.

٣) «الأيديولوجيا واليوتيوبيا»، كارل مانهايم، ترجمة محمد عبدالرحمن الدريني، شركة المكتبات الكويتية.

٤) «إيران المتجهة إلى إفريقيا تبشيرًا واستثمارًا»، أمير سعيد، مقال منشور على موقع مجلة البيان.

٥) «إيران جمهورية إيرانية أم سلطنة خمينية»، مجموعة باحثين، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة.

٦) «التاج الإيراني»، أسيمة جانو، مكتبة مدبولي - القاهرة.

٧) «التشيع في أفريقيا - تقرير ميداني»، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض.

٨) «التيارات السياسية في إيران»، فاطمة الصمادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٩) «الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة»، زهير مارديني، دار اقرأ - بيروت.

١٠) «الثورة البائسة»، الدكتور موسى الموسوي، بدون دار نشر.

١١) «حدائق الأحزان.. إيران وولاية الفقيه»، الدكتور مصطفى اللباد، دار الشروق - القاهرة.

١٢) «الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره»، كينيث كاتزمان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

١٣) «حقيقة المقاومة.. قراءة في أوراق الحركة السياسية الشيعية في لبنان»، عبدالمنعم شفيق، بدون دار نشر.

١٤) «الحكومة الإسلامية»، آية الله الخميني، بدون دار نشر.

١٥) «الخبرة الإيرانية.. الانتقال من الثورة إلى الدولة»، الدكتورة أمل حماده، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

١٦) «خميني العرب حسن نصر الله»، الدكتور سيد حسين العفاني، دار العفاني - القاهرة.

١٧) «دستور جمهورية إيران الإسلامية»، ترجمة: لجنة مكلفة من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي، إصدار وزارة الإرشاد

الإسلامي بمساعدة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لأئمة الجمعة والجماعة - طهران ١٤٠٣هـ.

١٨) «السافاك: منظمة السافاك ودورها في تطور الأوضاع الداخلية لإيران في عهد الشاه»، تقي نجاري زاد، المركز القومي للترجمة - القاهرة.

١٩) «سوريا وإيران.. تنافس وتعاون»، أحمد خالدي وحسين ج. آغا، ترجمة عدنان حسين، دار الكنوز الأدبية - بيروت.

٢٠) «السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا»، شريف مبروك، سلسلة دراسات إستراتيجية ١٦٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٢١) مذكرات يوسف ندا مع دوجلاس تومسون، دار الشروق - القاهرة.

٢٢) «الصناعات العسكرية الإيرانية.. إلى أين؟»، د. محمد السعيد عبدالمؤمن، دورية «مختارات إيرانية» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٣٥، أكتوبر ٢٠١١م.

٢٣) «صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية»، د. نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

٢٤) «العلاقات الروسية الإيرانية إلى أيـــن؟»، سيرجي شاشكوف، سلسلة دراسـات إستراتيجية ١٥٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٢٥) «مبدأ ولاية الفقيه بين مثالية النظرية وتحولات التطبيق»، ريهام خفاجي، دراسة منشورة بمجلة المسلم المعاصر، العدد ١٢٩.

٢٦) «محنة الاقتصاد الإيراني»، عماد غنيم، مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي، فبراير ٢٠١٢م.

٢٧) «مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الإستراتيجي في الخليج»، علي حسين باكير، مقال منشور على موقع «مركز الخليج للأبحاث» بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

٢٨) «المد الشيعي في إفريقيا هل تحول إلى ظاهرة؟»، مقال منشور على موقع مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

٢٩) «مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية»، أندرو هيود، ترجمة محمد الصفار، المركز القومي للترجمة - القاهرة.

٣٠) «المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية»، مجموعة مؤلفين، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية ٢٠١٣م، دار عمار - الأردن.

٣١) «مع الإثنى عشرية في الأصول والفروع»، الدكتور علي السالوس، مكتبة دار القرآن - مصر، ودار الفضيلة - الرياض، ودار الثقافة - قطر.

٣٢) «المعجم الفلسفي»، مراد وهبة، دار الثقافة الجديدة - القاهرة

٣٣) «معركة كسر العظم الشيعية - الشيعية بين الصدر والحكيم»، جريدة المحرر ١/ ١٢/ ٢٠٠٧م.

٣٤) «النموذج الإيراني بين الدور الإقليمي والخطاب الديني»، د. مصطفى اللباد، ضمن «مشروع النهوض الحضاري ونماذجه التطبيقية ج٢، تحرير: د. هبة رؤوف عزت، مركز الحضارة للدراسات السياسية - القاهرة بالاشتراك مع منتدى النهضة والتواصل الحضاري - الخرطوم.

٣٥) «الهلال الشيعي بين الخرافة والحقيقة»، موشيه ماعوز، ضمن سلسة ترجمات الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية بالقاهرة.

فهرس الموضوعات